IPPF

استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة تنفيذها

وضع المساواة بين الجنسين في صميم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

من نحن

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مقدم خدمات عالمي ومناصر ريادي لتعميم إتاحة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونحن حركة عالمية تجمع المنظمات الوطنية التي تعمل مع المجتمعات والأفراد ومن أجلهم في العالم بأسره.

يعمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من أجل عالم يكون النساء والرجال والشباب في كافة أنحائه أصحاب القرار بشأن أجسادهم وبالتالي أقدارهم. عالم يكفل لهم أن يكونوا أحراراً في أن يصبحوا آباءً أو أمهات إن شاءوا؛ أحراراً في تحديد كم يشاءون من الأطفال ومتى؛ أحراراً في أن يعيشوا حياة جنسية صحية دون خوف من حَمْل لا يرغبون فيه أو عدوى تنتقل إليهم جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشري (HIV). عالم لا يكون فيه النوع أو التوجه الجنسي سبباً لعدم المساواة أو وصمة عار. لن نتراجع عن القيام بكل ما بوسعنا من أجل حماية هذه الخيارات والحقوق المهمة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المحتويات

تمهيد	3
الغرض والنطاق	4
ملحوظة على المصطلحات	4
قسم 1: الأساس المنطقي	5
قسم 2: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والمساواة بين الجنسين	7
قسم 3: الاستراتيجية	8
الرؤية	8
الأساس المفاهيمي	8
النتائج النهائية	8
المبادئ التوجيهية	11
قسم 4: تنفيذ الاستراتيجية	13
مجالات تركيز البرامج	13
أنشطة التنفيذ في الجمعيات الأعضاء	16
آليات التنفيذ الخاصة بالسكرتاريا	18
قسم 5: مقاييس النجاح	19
قسم 6: من أين نبدأ	20
خطوات سكرتاريا الاتحاد التالية	20
الخطوات التالية للجمعيات الأعضاء	20
الملحق 1: مسرد المصطلحات	22
الملحق 2: الأطر المفاهيمية التي توجه استراتيجيتنا	24
سلسلة المساواة بين الجنسين	24
النموذج البيئي	25
نهج دورة الحياة	25
الهوامش	26

تمهيد

تأسس الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) منذ 65 عاماً بفضل مجموعة من النساء اللاتي تميزن بالشجاعة والإقدام وعقدن العزم على تحسين حياة غيرهن من النساء في جميع أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، مازال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يضطلع بعمل رائد لتحويل الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين لتحسين نتائج الصحة الجنسية والإنجابية.

المساواة بين الجنسين حق من حقوق الإنسان. إن ضمان حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وإذا أردنا حدوث تحول في طبيعة العلاقات بين الجنسين، فلابد من تغيير الأسس التي تقوم عليها أولاً. وينبغي أن يتمكن النساء والفتيات والمتحولون جنسياً من عيش حياتهم بدون عنف، وينبغي أن تتاح لهم الفرص لتنمية قدراتهم، والوصول إلى مجموعة كبيرة من الموارد كغيرهم من الرجال والفتيان. إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يحتاج إلى توفير خدمات ومعلومات وتعليم وظروف اجتماعية جيدة تسمح للمرأة بأن تنعم بصحة جنسية وإنجابية جيدة ومنحها حقوقها الجنسية والإنجابية. ويتضح من واقع الأدلة أن التغيير التحويلي يحدث عندما يشارك الرجال والفتيان بوصفهم مستفيدون، وشركاء متساوون وأدوات للتغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في برامج الصحة الجنسية والإنجابية.

وبالرغم من إحراز تقدم في هذا الصدد، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين والأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي والوصم الضارة تنتشر على نطاق واسع. لقد تفشى عدم المساواة، ومازال النساء والفتيات والمتحولون جنسياً يتعرضون لتمييز جائر في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعامة. ويقف حائلاً يعرقل جهود التنمية المستدامة كما اتضح من إدراج هدف التنمية المستدامة بصورة مستقلة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

يدرك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) أن الاستثمار في المساواة بين الجنسين ضروري للغاية كوسيلة لتحقيق الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وكغاية في حد ذاتها. لن ننجح في تفعيل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية إلا إذا حققنا المساواة بين الجنسين. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين إلا إذا تمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم الجنسية والإنجابية كاملةً. ولذلك، يُعد التغلب على عدم المساواة بين الجنسين شرطاً مسبقاً لتحقيق الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2022) مع إدراج المساواة بين الجنسين بوصفها استراتيجية شاملة تدعم الخطة التنفيذية لسكرتاريا الاتحاد (2016 – 2019).

وتوضح استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة تنفيذها هذه كيفية وضع المساواة بين الجنسين في صميم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). وسوف يتطلب نجاحها التزاماً وعملاً شاقاً من كل موظف ومتطوع في جميع قطاعات الاتحاد. ولدعم تنفيذها، سيجري تعيين "أنصار النوع" في جميع قطاعات سكرتاريا الاتحاد وداخل الجمعيات الأعضاء وسوف تُشكَّل "وحدة نوع" مستقلة يُعهد إليها بتنسيق عملية التنفيذ وبناء الكفاءة بين الجنسين.

ونحن نعرف العالم الذي نريد أن ينمو فيه أبناؤنا – عالم تسوده فقط المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين حيث يتمكن جميع الناس، ولا سيما النساء والفتيات، من ممارسة حقوقهم في اختيار حياتهم الجنسية ورفاهيتهم بطريقة حرة ومستنيرة. دعونا نعمل الآن معاً ونبذل قصارى جهدنا لنجعلها حقيقة واقعة.

تيودروس مليس،
أغسطس 2017

الغرض والنطاق

ولا يمكن تحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجنسية والإنجابية ما لم يكن هناك احترام وحماية وتفعيل للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.[1] وقد اعترف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) منذ فترة طويلة بهذا، وكان في طليعة الدعوة إلى المساواة بين الجنسين منذ تأسيسه في عام 1952.[2] وشهدت الآونة الأخيرة اعترافاً بأن التغلب على عدم المساواة بين الجنسين يُعد شرطاً مسبقاً لتحقيق الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2022)[3] مع إدراج المساواة بين الجنسين كاستراتيجية شاملة تعزز خطة التنفيذ الخاصة بسكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2019) – انظر المربع 1.

وفيما يلي أغراض استراتيجية المساواة بين الجنسين:

- توفير التركيز الاستراتيجي والتدابير العملية اللازمة لتوسيع نطاق قضية المساواة بين الجنسين ككل – من خلال برامج تحويل النوع – عبر مختلف مستويات الاتحاد؛
- دعم تحقيق الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2022) من خلال التغلب على عدم المساواة بين الجنسين، والذي يؤثر على نتائج الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية؛ و
- توضيح الآليات التي تمكِّن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) من تحقيق الريادة العالمية في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

وتقوم هذه الاستراتيجية على سياسة المساواة بين الجنسين لعام 2014 وتستند إلى الالتزامات الواردة في خطة التنفيذ الخاصة بسكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، وتوصيات المراجعة الخاصة بالنوع الاجتماعي (2016)، والمشاورة الفنية الخاصة بالنوع الاجتماعي (مارس 2017). وتتضمن هذه الوثيقة خطة تنفيذية واضحة تحدد العملية المطلوبة لتوسيع نطاق برامج المساواة بين الجنسين على مستوى الجمعيات الأعضاء وهياكل الدعم اللازمة لتمكين هذا التوجه داخل سكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

ملحوظة على المصطلحات

تنشأ أدوار الجنسين وهوياتهم وتوقعاتهم اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وقد تتفاوت توقعات الإنسان بشأن ما يعنيه أن يكون امرأة أو رجلاً أو متحولاً جنسياً مع مرور الوقت وتتوقف على السياق وتختلف فيما بين البلدان وداخلها. وتستند أيضاً إلى علاقات القوة التي تنشأ بين الرجل والمرأة ومن ينتمون إلى فئات أخرى للنوع الاجتماعي – وكذلك من خلال علاقات القوة داخل هذه المجموعات. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى الاعتراف بحقوق الأفراد غير مزدوجي النوع ولا ينتمون لأي من الجنسين واحترام هذه الحقوق وحمايتها وتفعيلها. وبما أن الأعراف والممارسات والمعتقدات التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين هي مجرد بناء اجتماعي، فهذا يعني أن التغيير ليس مجرد أمر مرغوب فيه فحسب، بل إنه أمر ممكن أيضاً.[4]

وتعني المساواة بين الجنسين تكافؤ الفرص بين جميع الناس وأن يكونوا قادرين على التمتع بهذه الفرص المتكافئة حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم وإمكاناتهم كاملة. ويعترف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بوجود تنوع في النوع الاجتماعي أو هوية النوع الاجتماعي أو التعبير عنها، وخصائص الجنس التي تتداخل وتتفاعل مع العناصر الهيكلية الأخرى والهويات الاجتماعية مثل السن والعرق والثروة والقدرة والوضع والتوجه الجنسي. لذلك، تُستخدم المصطلحات "بكامل تنوعها" في مجمل هذه الاستراتيجية للتعبير عن أي مجموعة تُذكر فيها، وتشمل الناس بمختلف تنوعاتهم المذكورة أعلاه.

ونتناول تعاريف المصطلحات الرئيسية في الملحق 1.

المربع 1: قضية المساواة بين الجنسين كقاسم مشترك في الخطة التنفيذية الخاصة بسكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2019)

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) ملتزم بتحقيق المساواة بين الجنسين، لأنها حق من حقوق الإنسان؛ وتعزيز تمكين النساء والفتيات؛ وهما مرتبطان بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وسوف نتناول قضايا المساواة بين الجنسين في جميع النتائج النهائية الأربع والمجالات ذات الأولوية. وسوف نفعل ذلك من خلال تعزيز قيادة المرأة والشباب والدعوة إلى وضع قوانين وسياسات للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين. وسوف نسعى جاهدين إلى العمل مع شركائنا ومختلف الداعمين الناشطين للدفاع عن العدالة بين الجنسين من خلال العمل معاً للتصدي للأعراف والممارسات الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي. وسوف يُدرَج النوع الاجتماعي في برامجنا للتثقيف الجنسي الشامل، وتدعم بناء علاقات آمنة ومحترمة، وتعزز قدرة الشباب على الدفاع عن المساواة بين الجنسين. وسوف نقوم بإدراج نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في تقديم خدماتنا والتأكد من أن التغلب على العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي عنصران أساسيان في البرامج الشاملة والمتكاملة. وسوف نعزز حصول الرجال والفتيان على الخدمات ونعمل معهم كشركاء وأدوات داعمة في إحداث التغيير، لنعمل جنباً إلى جنب مع النساء والفتيات في الحد من العنف وتحقيق المساواة بين الجنسين. وسوف نضمن أن يظل أكثر الأشخاص تأثراً بأي قضية في موضع القيادة وأن يشاركوا مشاركة مجدية وشاملة في جميع السياسات والبرامج والأنشطة التي تهدف إلى النهوض بالمساواة. وعند الاستعانة بالمتطوعين والناشطين، سوف نناشد أولئك الذين يرغبون في الدفاع عن قضية المساواة بين الجنسين مع بناء وتعزيز الكفاءات بين الجنسين بين أوجه الكفاءة الحالية. وسوف نضمن إدراجها، في كل ما نقوم به، بصورة عادلة ومجدية في جميع عمليات صنع القرار.

قسم 1: الأساس المنطقي

المساواة بين الجنسين – مفهوم يعني معاملة الجميع بطريقة تضمن المساواة في الفرص والعائدات – وهي حق من حقوق الإنسان. وبدون المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والإنجابية [5]. وهناك اعتراف بذلك على مستوى السياسات الدولية. وعلى سبيل المثال، تعترف أهداف التنمية المستدامة بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بالمساواة بين الجنسين.[6] وليست المساواة بين الجنسين هدفاً بحد ذاتها – الهدف الخامس – فحسب ولكن هذا الهدف ينطوي على مقصد معين يتعلق بوصول الجميع إلى الصحة الجنسية والإنجابية (الهدف 5–6)، بالإضافة إلى مقصد الصحة الجنسية والإنجابية الذي ينطوي عليه الهدف الصحي (الهدف 3–7).[7]

ولا تُعد أهداف التنمية المستدامة هي المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف بالصلات التي تربط بين المساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. والواقع أن هناك صكوكاً وسياسات وإعلانات دولية متعددة تنص على تكليف الولايات بوضع برامج وسياسات تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي. وتشمل: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) لعام 1994؛[8] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (1995) ومراجعته التي عُقدت في عام 2000؛[9] ومنهاج عمل بيجين (1995)[10]، ولجنة وضع المرأة (CSW) التابعة للأمم المتحدة في عامي 2004 و 2009، وإطار عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (UNAIDS) بشأن النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية (2009)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).[11]

وعلى الرغم من هذه الالتزامات الدولية، لا يزال النوع الاجتماعي من أهم مصادر عدم المساواة والإقصاء في العالم. ويتضح من أحدث البيانات أن عدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى تردي نتائج الصحة الجنسية والإنجابية (انظر المربع 2). يُعد تناول عدم المساواة بين الجنسين شرطاً مسبقاً لاحترام الحق في الصحة الجنسية والإنجابية وحمايته وإعماله.

ويتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين العمل بصورة شاملة مع الناس بكل تنوعهم. ولكن يتضح عند وضع البرامج أن عدم المساواة بين الجنسين يؤثر على مجموعات مختلفة من الناس بطرق مختلفة.

وأصبحت الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي والهياكل الأبوية متفشية، وتؤثر على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات بصورة غير متناسبة. وكما يتضح من البيانات الواردة في المربع 2، لا يستطيع النساء في كثير من الأحيان التحكم في اتخاذ قرار بشأن حريتهن في ممارسة الجنس أو عدم ممارسته، أو استخدام وسائل منع الحمل أو عدم استخدامها في حالة ممارسة الجنس. ويعانين من تدني مكانتهن وقلة فرصهن وضعف هيمنتهن مقارنة بالرجال والفتيان. لذا يتطلب التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين اتخاذ إجراءات تكميلية وتحويلية لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها من خلال تناول عدم المساواة الهيكلية المتضمنة في الهياكل الاجتماعية، بما فيها معالجة الفجوات بين الجنسين والسياسات غير المتكافئة والتمييز. والتي عززت حرمان النساء والفتيات على مر الزمن وأثرت على مشاركتهن الكاملة في التنمية. ويمكن أن تكون الأزمات الإنسانية مدمرة للنساء والفتيات بوجه خاص لأنها تؤدي إلى زيادة تعرضهن للعنف الجنسي

والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، فضلاً عن زيادة خطر تعرضهن للمراضة والوفاة بسبب عدم إمكانية حصولهن على مجموعة كاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.[12] لذا ينبغي أن يعترف العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين، في جميع السياقات، بقدرة النساء على اتخاذ قرار بشأن حياتهن وقدرة الشبكات النسائية بوصفها أولى الجهات التي تتصدى لها في مجتمعاتهن.

وعدم المساواة بين الجنسين يضر الرجال أيضاً. والأعراف المتعلقة بالرجولة كثيراً ما تدفع الرجال إلى اعتبار سلوكيات المحافظة على الصحة دليلاً على الضعف. وهذه الأعراف ذاتها ترجح أن يواجه الرجال مخاطر أكثر مثل الإفراط في شرب المسكرات وممارسة الجنس بلا حماية. وهذا يؤدي أيضاً إلى تردي نتائج الصحة الجنسية والإنجابية – مثل وفاة عدد أكبر من الرجال بسبب الأمراض المرتبطة بالإيدز[13] – وهو أمر سيئ للرجال وسيئ لشركائهم الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تعزز المثالية في اشتهاء الجنس الآخر تعرِّض النساء اللاتي تمارسن الجنس مع النساء والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومشتهي الجنسين والمتحولين جنسياً للخطر المتزايد من تردي نتائج الصحة الجنسية والإنجابية بسبب البيئة القانونية القمعية والوصم والتمييز والعنف.[14]

ويتعرض الخنث والمتحولون جنسياً من جميع الأعمار وفي جميع مناطق العالم إلى انتهاكات لحقوقهم الإنسانية بسبب هوية نوعهم الاجتماعي أو تعبيرهم عنها أو خصائصهم الجنسية. ويعانون من التمييز في سوق العمل وفي المدارس وفي الأوساط الصحية وفي مجتمعاتهم المحلية وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة وغالباً ما تبرأ منهم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ويتعرضون للعنف العقلي والجسدي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. ويتفاقم الأمر في السياقات الإنسانية، حيث تعاني هذه المجموعات من التجاهل والتهميش من جانب جهود الجاهزية والاستجابة في غالب الأحوال.

ولا يمكن معالجة مشكلة المساواة بين الجنسين بمعزل عن غيرها. والنجاح في وضع برامج المساواة بين الجنسين يتطلب نهجاً شاملاً يتناول أيضاً العناصر الهيكلية المتداخلة والهويات الاجتماعية، ويستوعب مفهوم عدم قابلية حقوق الإنسان بأكملها للتجزئة ويستجيب لها. ولفهم المساواة بين الجنسين وتحقيقها، يجب النظر إلى النوع الاجتماعي من خلال عدسة متداخلة. أما الهويات التي تتقاطع مع النوع الاجتماعي فإنها تشمل السن والعرق والثروة والقدرة والمركز والتوجه الجنسي. ويتطلب نهج تحويل النوع الاجتماعي وعياً ب والتغلب على طبقات الوصم والاضطهاد والتمييز الأخرى المرتبطة بهذه المحددات الاجتماعية الأخرى والتغلب عليها.

المربع 2: بيانات المساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية

- **قال 19 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة إنهن تعرضن لعنف بدني و/أو جنسي من جانب شريك حميم خلال فترة ال 12 شهراً التي سبقت إجراء الاستطلاع.**
- **وأفاد أكثر من امرأة واحدة من بين كل 4 نساء تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة بأنهن زُوِّجن قبل سن 18 سنة.**
- **وتشير بيانات الاستطلاع، في 30 بلداً لديها بيانات ممثلة، إلى أن أكثر من فتاة من بين كل 3 فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً قد خضعن لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الضارة.**
- **و 52 في المائة فقط من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة المتزوجات أو لديهن علاقة يتخذن قراراتهن الخاصة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والخدمات الصحية بالتراضي.**
- **وبلغت مشاركة المرأة في المجالس المنفردة أو مجالس العموم في البرلمانات الوطنية 23.4 في المائة في عام 2017، أي بزيادة 10 نقاط مئوية عما كانت عليه في عام 2000.**
- **ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في المناصب الإدارية حيث تشغل المرأة أقل من ثلث المناصب الإدارية العليا والمتوسطة.**
- **وتشكل الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي أساس وباء فيروس نقص المناعة البشرية، لأنها تؤثر على كل من المرأة والرجل. وفي عام 2016، زاد معدل اكتساب فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 44٪ بين المراهقات والشابات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة) مقارنة بالرجال في نفس الفئة العمرية. وبسبب زيادة المخاطرة وضعف الإقبال على الخدمات الصحية، فإن احتمالية خضوع الرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لفحص الإصابة بالفيروس أو الوصول إلى العلاج منه أو الالتزام به أقل كثيراً. واحتمالية وفاتهم لأسباب متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية أكبر من قريناتهم الإناث.**
- **وفي حالات الكوارث الإنسانية، تزيد احتمالية وفاة النساء أو إصابتهن بأربعة عشر مرة، والسبب في ذلك هو عدم المساواة الاجتماعية القائمة؛ أما في البلدان التي تتمتع فيها المرأة والرجل بحقوق متساوية، فإن عدد الوفيات لم يختلف اختلافاً كبيراً بين الرجال والنساء.**
- **ويعد المتحولون جنسياً من أكثر الفئات تضرراً من وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وتزيد احتمالية إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية 49 مرة عن عامة السكان.**
- **يتعايش حوالي 10 في المائة من سكان العالم مع إعاقات، وكثيراً ما يواجهون عدداً لا يحصى من العقبات المادية والاجتماعية. وكثيراً ما يفتقرون إلى الفرص المتاحة لغيرهم من عامة السكان، وعادة هم من أكثر الفئات تهميشاً في المجتمع، ولا سيما في حالات الكوارث. وتُعد الفتيات والنساء من جميع الأعمار اللواتي يعانين من أي صورة من صور الإعاقة من بين أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً في المجتمع.**

المصادر: الأمم المتحدة (2017) تقرير الأمين العام "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"
https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017_Arabic.pdf؛
UNAIDS (2017) Ending AIDS: progress towards the 90–90–90 targets http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/Global_AIDS_update_2017_en.pdf؛
Peterson, K. (2007). "Reaching Out to Women When Disaster Strikes." Soroptimist White Paper, http://www.soroptimist.org/؛
The gendered nature of natural disasters: the impact of catastrophic events on the gender gap in life expectancy, 1981–2002,
Thomas Plumper, Eric Neumayer, London School of Economics http://eprints.lse.ac.uk/3040/1/Gendered_nature_of_natural_disasters_(LSERO).pdf؛
UNAIDS (2016) 'Prevention Gap Report', http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/2016-prevention-gap-report_en.pdf؛
UN Women (2017) Women with disabilities, http://www.un.org/womenwatch/enable/

قسم 2: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والمساواة بين الجنسين

تأسس الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في عام 1952 بفضل مجموعة من النساء اللاتي تميزن بالشجاعة والإقدام وعقدن العزم على العمل عبر مختلف الثقافات والتقاليد والقوانين والمعتقدات الدينية لتحسين حياة النساء في جميع أنحاء العالم.[15] – يقوم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بعمل رائد، منذ أكثر من 60 عاماً، لتحويل الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين لتحسين نتائج الصحة الجنسية والإنجابية بصورة مباشرة وغير مباشرة. يعني نيل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية أن يمارس الأفراد حقهم ويستعينوا بما لديهم من وسائل في اتخاذ قرارات حرة بشأن حياتهم الإنجابية وتوجهاتهم الجنسية، بدون عنف أو إكراه أو تمييز – وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في وجود المساواة بين الجنسين. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين إلا إذا تمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم الجنسية والإنجابية كاملةً. وإنكار الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية يمكن اعتباره من أسباب عدم المساواة بين الجنسين وعواقبه.

ويدرك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) أن الاستثمار في المساواة بين الجنسين أمر أساسي باعتباره وسيلة لتفعيل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وكهدف في حد ذاته.[16] ويندرج هذا الالتزام نحو المساواة بين الجنسين في إطار نهج حقوق الإنسان وتناوله سياسة المساواة بين الجنسين لعام 2014 والإطار الاستراتيجي الحالي (2016 – 2022).[17] وتؤكد الخطة التنفيذية لسكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2019) المساواة بين الجنسين باعتبارها مجالاً أساسياً شاملاً يجب تناوله إذا أردنا تحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي للاتحاد. وتحدد استراتيجية المساواة بين الجنسين هذه – والخطة التنفيذية المصاحبة لها – كيف يصبح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة رائداً عالمياً في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

وفيما تستند هذه الاستراتيجية إلى سياسة المساواة بين الجنسين في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2014)، اعتُمد تعريف المساواة بين الجنسين ذاته، وهو:

"**المساواة بين الجنسين** تعني المساواة في الفرص بين النساء والرجال والخناث والمتحولين جنسياً لإعطائهم حقوقهم وتفعيل إمكاناتهم كاملة. وهي تعبر عن التطلع إلى التخلص من صور الظلم في النظم الهيكلية وأنماط السلوك والأعراف الاجتماعية، مما يؤدي إلى التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة. وإن المساواة بين الجنسين تتطلب وضع استراتيجيات محددة تهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين."[18]

وهذا تعريف واسع وشامل للمساواة بين الجنسين يعترف بأن الناس على اختلاف أنواعهم يحق لهم أن يعيشوا في عالم يساوي بين الجنسين ويمارس فيه الناس حريتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم وأجسادهم وحقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية.

وتقوم استراتيجية المساواة بين الجنسين هذه على التزام صريح في خطة التنفيذ الخاصة بسكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، وتوصيات المشاورة الفنية الخاصة بالنوع الاجتماعي (مارس 2017)، ونتائج المراجعة الخاصة بالنوع الاجتماعي (2016).[19] وتشمل ما يلي:

1. **تُبذل جهود كبيرة بالفعل ولكن ينبغي تقييم أثرها.** على مستوى الجمعيات الأعضاء والمكتب الإقليمي والمكتب المركزي، يجري الاستثمار في جهود وموارد كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين في بعض المجالات مثل التثقيف الجنسي الشامل؛ والقضاء على ممارسات النوع الاجتماعي الضارة؛ وتطوير السياسات المؤسسية وتحسينها؛ وجهود الدعوة؛ والوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، والتخفيف من آثارهما والاستجابة لضحاياهما؛ وإشراك الرجال والفتيان؛ وبرامج الشباب؛ وتطوير الأدوات والتدريبات؛ والاستجابة للأزمات الإنسانية. ومع ذلك، هناك ضعف في مستوى تداول المعلومات حول هذا العمل، وليس هناك سوى عدد قليل جداً من التقييمات الخارجية أو تقييمات الآثار المترتبة عليه ومعرفة أفضل الإجراءات، وما ينبغي التوسع فيه، وما الذي لم يتغير بعد وينبغي تغييره.
2. **وضع جيد لتحقيق الريادة العالمية في النهوض بالمساواة بين الجنسين مع المجالات الجديرة بالتركيز والاستثمار الاستراتيجي الصحيح.** يتمتع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بوصفه اتحاد عالمي، بوضع جيد يتيح له الجمع بين شركاء آخرين للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. ويحظى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بفرصة طيبة للاستفادة من تاريخه وحجمه وهيكله وانتشاره العالمي لدعم استخدام الصكوك العالمية – مثل معاهدات حقوق الإنسان – على الصعيد الوطني، للدعوة إلى المساواة بين الجنسين بطريقة تراعي الخصوصيات الثقافية، والعمل داخل المجتمعات المحلية لإحداث تغيير مجتمعي.
3. **ينبغي وضع أدوات منتظمة لجمع البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ودعم أفضل البرامج.** إن الأدوات الحالية التي يستخدمها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في جمع البيانات غير كافية لاستيعاب أهداف المساواة بين الجنسين ونتائجها، وهناك نقص في تصنيف إحصاءات الخدمات حسب النوع الاجتماعي.
4. **يحتاج الموظفون إلى تعزيز كفاءتهم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.** يحتاج الموظفون على مختلف مستويات الاتحاد إلى فهم مشترك للمساواة بين الجنسين لتمكين مختلف الاستراتيجيات والحلول في مجال وضع البرامج والدعوة.
5. **الحاجة إلى استجابة مركزة وجيدة التنسيق والموارد.** ينبغي وضع استراتيجية واضحة ومركزة لتوسيع نطاق نجاح البرامج التي تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاتحاد، وذلك لضمان ألا يعوق عدم المساواة بين الجنسين تحقيق الأهداف الطموحة المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2022). وسوف يحتاج نجاح هذه الاستجابة إلى موارد مالية وبشرية أيضاً.

وتطرح استراتيجية المساواة بين الجنسين هذه نهجاً واضحاً لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين على مستوى جميع النتائج الأربع والمجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2022). وسوف يسير تنفيذ هذه الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع تنفيذ النتائج الأربع والمجالين الشاملين الآخرين: نهج يركز على الشباب، والوصول إلى الفئات المحرومة والمعرضة للخطر والمهمشة.

قسم 3: الاستراتيجية

الرؤية

تتجسد الرؤية العامة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في

"عالم تسوده المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين حيث يتمكن جميع الناس، ولا سيما النساء والفتيات، من ممارسة حقوقهم في اختيار حياتهم الجنسية ورفاهيتهم بطريقة حرة ومستنيرة."

الأساس المفاهيمي

تتبع هذه الاستراتيجية ثلاثة أطر مفاهيمية:

1. **تسلسل المساواة بين الجنسين** يراعي الحواجز الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تمنع النساء والفئات المهمشة الأخرى من ممارسة حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويعترف هذا التسلسل بالسمات المحددة والسياقية التي تؤثر على الأفراد وتستجيب لمختلف الطرق التي يتداخل فيها عدم المساواة بين الجنسين مع الخصائص الأخرى التي قد تؤدي إلى التمييز و/أو الضعف، مثل السن والعرق والثروة والقدرة والوضع والتوجه الجنسي. ويُستخدم هذا التسلسل في دراسة ما إذا كانت البرامج تراعي النوع الاجتماعي وتسعى بنشاط إلى تحويل ديناميات السلطة وهياكلها التي تعمل على تعزيز صور عدم المساواة بين الجنسين.
2. **النموذج البيئي** يتناول التفاعل المعقد بين الفرد والعلاقة والمجتمع المحلي والمستويات المجتمعية. هذا النموذج يسمح لنا بأن نفهم مجموعة العوامل التي تؤثر على المساواة بين الجنسين.
3. **نهج مجرى الحياة** يتناول الأفراد، بكل ما لديهم من تنوع، طيلة حياتهم بأكملها، مع مراعاة التحديات المختلفة التي قد يواجهونها في مختلف مراحل حياتهم وكيف تؤثر عليهم الظروف الاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها.

ويقدم الملحق 2 المزيد من المعلومات عن كل إطار من هذه الأطر المفاهيمية.

النتائج النهائية

النتيجة النهائية 1: تعزز الحكومات وتحترم وتحمي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتفعيل الحقوق الجنسية والإنجابية

ولن تتحقق المساواة بين الجنسين دون الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين، ولا سيما النساء والفتيات بجميع تنوعاتهم. ولن تتغير الأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة لمجرد التصريحات الحكومية، ولكن يجب وضع تشريعات مناهضة لعدم المساواة بين الجنسين وممارسات النوع الاجتماعي الضارة والعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي – وضمان احترام هذه القوانين – لأنها خطوة ضرورية. ومن العناصر الرئيسية المطلوبة لتحقيق هذه النتيجة ما يلي:

وضع تشريعات غير تمييزية تعزز المساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. أن تكون التشريعات شاملة وتضم الأفراد بكل تنوعهم، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات. وفيما يختلف محور التركيز من بلد إلى آخر، فسوف تشمل التشريعات قضايا بالغة الأهمية تتعلق بالمساواة بين الجنسين مثل تكافؤ الفرص في مكان العمل، وقوانين موافقة الطرف الثالث، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، وحقوق المتحولين جنسياً. **تخصيص موارد كافية لوضع برامج النوع الاجتماعي بما في ذلك بنود الميزانيات على المستوى الوطني.** ويتجلى الالتزام الوطني بالمساواة بين الجنسين في مخصصات الميزانيات على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ استراتيجيات تحويل النوع الاجتماعي المتعلقة بها وضمان احترام القوانين ذات الصلة. وسوف يشمل هذا إدراج منظور للنوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ البرامج الحكومية في جميع الإدارات الحكومية.

تصنيف البيانات الصحية الوطنية حسب الجنس والعمر ونشرها سنوياً على الأقل. بعد تصنيف بيانات الجنس والعمر سوف تُنشر سنوياً، وتُستخدم في إيضاح أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الرعاية الصحية والوظائف والتعليم، من بين مجالات أخرى. وينبغي أيضاً إتاحة البيانات الجهوية كلما كان ذلك ممكناً. وهذه البيانات بالغة الأهمية لفهم السياق، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز وتطوير طرق التدخل المناسبة.

وضع الآليات اللازمة لإشراك منظمات المجتمع المدني بصورة هادفة في تعزيز المساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والنهوض بها. سوف تضمن جهود الدعوة منح منظمات المجتمع المدني منبراً في المنتديات العامة ومجموعات العمل الفنية وعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي أن يستخدم المجتمع المدني هذه الفرص لدعم وتقييم الخطط المقترحة والميزانيات والاستراتيجيات المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية بصورة ناقدة لضمان تعزيز قدرتها على إحداث تحول في النوع الاجتماعي وإدراج التمثيل المجتمعي، لا سيما من النساء والشباب بجميع تنوعاتهم.

النتيجة النهائية 2: تمكين جميع الناس، وخاصة النساء والفتيات والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة، ومنحهم أهلية الحصول على حقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية

تلعب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً لضمان تمكين جميع الناس، وخاصة النساء والفتيات والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة، ومنحهم أهلية الحصول على حقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية. ومع ذلك، لن يكتمل الفوز بهذه المعركة بدون مشاركة هادفة من هؤلاء الأفراد والاعتراف بقدراتهم الأصيلة. ومن العناصر الرئيسية المطلوبة لتحقيق هذه النتيجة ما يلي:

يعرف جميع الناس حقوقهم الجنسية والإنجابية ولديهم القدرة على المطالبة بها وممارستها. لن يتمكن الأفراد أبداً من المطالبة بالحقوق التي لا يدركون الآن أنها حقوقهم ويحق لهم المطالبة بها. وبالتالي، سوف تتاح المعلومات للجميع – ولا سيما النساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى – حتى يتمكنوا من نيل حقوقهم الجنسية والإنجابية واحترام حقوق الآخرين. ومن الآليات المستخدمة في تداول هذه المعلومات ما يلي: التثقيف الجنسي الشامل الذي يحدث تحولاً في النوع الاجتماعي للشباب؛ وأنشطة تعبئة المجتمعات المحلية وبناء الحركات الإصلاحية في إطار شراكة مع المنظمات المجتمعية؛ والعمل مع وسائل الإعلام.

تمكين النساء والفتيات، بجميع صور تنوعهن. بالنسبة للنساء والفتيات، لا تكفي البيئة القانونية الداعمة ومعرفة حقوقهن الجنسية والإنجابية لنيل هذه الحقوق. وينطبق هذا خصوصاً على النساء والفتيات اللاتي لا يلتزمن بالمفاهيم التقليدية للأنوثة مثل النساء اللاتي يمارسن الجنس مع النساء ومشتهيات الجنسين والمتحولات جنسياً اللاتي يواجهن مستويات أعلى من التمييز. وسوف يتم تمكين النساء والفتيات بجميع صور تنوعهن كأفراد للسيطرة على حياتهن وأجسادهن بدون عنف ووصم. ومن بين سبل تحقيق ذلك: المشاركة الهادفة؛ وتعزيز التمثيل في أدوار اتخاذ القرار في الدوائر السياسية والاقتصادية والخاصة؛ وزيادة فرص الحصول على الموارد والتحكم فيها – بما في ذلك من خلال التمكين الاقتصادي. وسوف تُحدَّد المراهقات والشابات ويتم تدريبهن وتوجيههن كقائدات وإشراكهن وتمكينهن من بناء الشبكات والحركات بوصفهن داعيات للتغيير. وسوف تشمل الاستجابات للأزمات الإنسانية تركيزاً خاصاً على تمكين المرأة لتتغلب على التمييز القائم على اختلاف النوع الاجتماعي وصور عدم المساواة المتفاقمة والموجودة مسبقاً.

إشراك الرجال والفتيان بجميع تنوعاتهم بوصفهم مستفيدين وشركاء وأدوات للتغيير. سوف يشارك الرجال والفتيان بكل نشاط وبجميع تنوعاتهم في مواجهة تحديات الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي الضارة وتحويلها. وبالإضافة إلى التمييز ضد النساء والفتيات، ترتبط التفسيرات الضارة لـ "الذكورة" بتراجع سلوك البحث عن الصحة وزيادة المخاطرة بين الرجال والفتيان. وهذا يعرِّض بعض المجموعات لزيادة خطر التمييز والعنف الجنسي، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، والرجال مشتهي الجنسين، والرجال الاخرون الذين يمارسون الجنس مع رجال، والرجال المتحولين جنسياً، والمساجين الذكور والمهاجرين الذكور. وسوف يتم إشراك الرجال والفتيان بوصفهم أدوات للتغيير الإيجابي في تغيير علاقات القوة غير المتكافئة لاسيما في بعض المجالات مثل تعزيز المساواة بين الجنسين في الأبوة؛ والدعوة لمواجهة السياسات والقوانين التمييزية؛ وتغيير المواقف والسلوكيات التي تُعد سبباً ونتيجة للعنف الجنسي وعنف الشريك الحميم. ومن ثم، فإن تحويل الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي الضارة وإشراك الرجال بوصفهم مستفيدين وشركاء وأدوات للتغيير سوف يدعمان المساواة بين الجنسين ويعززان سلوكيات البحث عن الصحة الجنسية والإنجابية بين الرجال ويعززان المسؤولية المشتركة عن الصحة الجنسية والإنجابية – بما في ذلك استخدام الواقيات الجنسية – ويقللان ارتكاب العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي.

القضاء على الممارسات الضارة بين الجنسين. ما دامت النساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى تتعرض لممارسات ضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقتل دفاعاً عن الشرف والتعقيم القسري والجراحة التصحيحية للرضع الخناث، والتعامل الطبي مع المتحولين جنسياً، فلن يتمكنوا أبداً من ممارسة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية الخاصة بهم. ويتيح القضاء على هذه الممارسات الضارة للنساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى إمكانية السيطرة على أجسادهم وحرية اتخاذ قرارات بشأن حقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية وحياتهم. ويرتبط هذا العنصر بالمطالبة بتشريعات لإنهاء الممارسات الضارة، ومن ثم ضمان سن التشريعات من خلال توفير إمكانية الحصول على الدعم القانوني وتعويض كل من تنتهك حقوقهم على النحو الوارد في النتيجة النهائية 1.

النتيجة النهائية 3: تقديم الخدمات المتكاملة ذات الجودة والقائمة على الحقوق وعلى اختلاف النوع الاجتماعي دون تمييز

وإن الوصول إلى حزمة متكاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتخلو من الوصم وتعزيزها يؤديان دوراً رئيسياً في تيسير المساواة في التمتع بالحق في الصحة وتلبية الاحتياجات المحددة والمتنوعة للنساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى طيلة حياتهم. وتعني هذه الحزمة المتكاملة إمكانية إمداد المستفيدين بما يحتاجونه من جميع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية – وسائل منع الحمل، والإجهاض الآمن، وتقديم المشورة والاختبار لفيروس نقص المناعة البشري، وفحص العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي والدعم المرتبط بهما، وما إلى ذلك – في زيارة واحدة. ومن العناصر الرئيسية المطلوبة لتحقيق هذه النتيجة ما يلي:

يوفر مقدمو الرعاية الصحية وموظفو الدعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتخلو من الوصم وتركز على المستفيدين منها. سوف يجري تدريب جميع الموظفين وتعزيز قدرتهم على تقديم خدمات ذات جودة تراعي الفوارق بين الجنسين وتقوم على الحقوق دون أي تمييز. ولضمان ذلك، سوف تُطبق النظم والسياسات التنظيمية ذات الصلة لضمان حصولهم على المهارات والمعارف الضرورية. وسوف تشمل ضمان حصول جميع الموظفين الجدد على تدريب في مجال استثارة الوعي بالنوع الاجتماعي، ويتلقى جميع الموظفين تدريباً منتظماً لتحديث معلوماتهم، ويكون جميع الموظفين على دراية بسياسات المساواة بين الجنسين وأحدث الموارد.

تطبيق مجموعة متنوعة من نماذج تقديم الخدمات ذات الجودة التي تلبي مختلف احتياجات المستفيدين. سوف تُطبق مجموعة متنوعة من نماذج تقديم الخدمات لتلبية مختلف احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للمستفيدين منها في إطار جهود الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، مثل تقديم الخدمات المجتمعية أو تمديد ساعات العمل لبعض الفئات. وسوف تخلو المرافق الصحية من الوصم وتكون صديقة للشباب لضمان شعور المستفيدين بجميع تنوعاتهم بالراحة والقدرة على الوصول إلى الخدمات. وسوف تتاح موارد كافية (موظفين، تمويلات، أدوات طبية، معدات) لضمان توفير طائفة واسعة من الخدمات المتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وحيث أن الجمعيات الأعضاء التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لا تستطيع بالضرورة توفير كل خدمة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لمختلف المستفيدين من خدماتها، سوف يتم وضع نظم إحالة قوية لضمان استمرارية الرعاية في حالات الأزمات وفي غيرها.

الانتظام في جمع البيانات المستندة إلى المستفيدين وتصنيفها حسب الجنس والعمر. سوف تُتاح البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر بانتظام من خلال نظم محددة لجمع البيانات تستند إلى المستفيدين من الخدمات وليس إلى الخدمات، وذلك لتوجيه عملية تقديم الخدمات بفعالية. وسوف يُستعان في تقديم الخدمات بالبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر.

التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي ودعم الناجين منهما. سوف تُتخذ إجراءات لمنع حدوث العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، بما في ذلك توسيع نطاق العمل على مستوى المجتمع المحلي. وهذا سوف يشمل العمل مع الرجال والفتيان والنساء المتضررين من العنف وشبكات دعم المرأة. وسوف يتم توفير خدمات متكاملة ذات جودة عالية للعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في كل عيادة من عيادات الجمعيات الأعضاء التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ضمن حزمة الخدمات المتكاملة المقدمة من الاتحاد. وسوف يتم إدخال تحسينات على نظم الإحالة لضمان تقديم خدمة شاملة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي. وسوف يتم دمج التدخلات المتعلقة بالعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في جميع البرامج الإنسانية – باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر حزمة الخدمات الأولية الدنيا – مع التركيز على الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف والمساعدة على التعافي.[20]

النتيجة النهائية 4: اتحاد موحَّد وخاضع للمساءلة وقادر على إحداث تحوُّل في النوع

ولن ينجح التزام الاتحاد بوصفه منظمة قائمة على الحقوق وقادرة على تحويل النوع الاجتماعي إلا إذا اعتُمد هذا الالتزام ونُفذ على جميع مستويات الاتحاد. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون سياسات الاتحاد وبرامجه قادرة على تحويل النوع الاجتماعي. وسوف يتم دعم هذه الجهود من قبل أنصار النوع الاجتماعي – الموظفين العاملين في جميع قطاعات الاتحاد الذين يتحمسون بصورة خاصة لقضايا النوع الاجتماعي ويتم منحهم صلاحية الدفاع عن المساواة بين الجنسين وتوفير التدريب المستمر على قضايا النوع الاجتماعي. وسوف تخضع الإدارة والموظفون والمتطوعون للمساءلة عن التزامهم بالمساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وهذا سيتطلب استجابة موحدة، يدعمها أنصار النوع الاجتماعي، لإنشاء منظمة قادرة على تحويل النوع الاجتماعي وتعزيز دورها. وسوف يتطلب أيضاً العمل مع هياكل ومجتمعات أخرى مثل شبكة التنوع الجنسي التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والمجموعة الإنسانية، وحركات الشباب التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة+، جنباً إلى جنب مع المنظمات الشريكة. ومن العناصر الرئيسية المطلوبة لتحقيق هذه النتيجة ما يلي:

تطبيق ثقافة مؤسسية ونظماً وسياسات تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي. سوف يركز العمل الداخلي اليومي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على إحداث تحول في النوع الاجتماعي من خلال اعتماد نظم رسمية تضمن مراعاة جميع السياسات المؤسسية لقضايا النوع الاجتماعي. وسيجري تدريب الموظفين على إجراء استعراض سنوي لقضايا النوع الاجتماعي لضمان تنفيذ السياسات بطريقة تُحدث تحولاً في النوع الاجتماعي. وستجري مراجعة للنوع الاجتماعي كل ثلاث سنوات. وسوف يتطلب ذلك إنشاء وحدة للنوع الاجتماعي تتولى توجيه هذه العملية وتوفير الموارد اللازمة للبرامج والنظم والسياسات التي تدعم التغيير الذي يُحدث تحولاً في النوع الاجتماعي مثل سياسات الموارد البشرية الداعمة بشأن إجازات رعاية الأطفال ومرونة ترتيبات العمل والتحرش الجنسي والتسلط والتقدم الوظيفي.

يتولى فريق القوى العاملة ذو المهارات العالية وقاعدة المتطوعين مواصلة تطوير وتعزيز برامج تحويل النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاتحاد. موظفو الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والمتطوعون فيه هم قلب الاتحاد، وسوف يكونون على دراية ووعي بقضايا النوع الاجتماعي ليتمكنوا من إدخال نهج يحدث تحولاً في النوع الاجتماعي في جميع أعمالهم، مثل تعبئة الموارد وإدارة البرامج والاتصالات الداخلية والخارجية. وسوف يدعمهم أنصار النوع الاجتماعي.

الاستعانة بأنظمة القياس في إجراء تقييم منتظم للأعمال التي تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي وتداول الدروس المستفادة بين الموظفين. سوف تُستخدم نظم قياس منتظمة، بما في ذلك أداة تقييم الميزانية والبرنامج السنوي (APB) للنوع الاجتماعي، وتقييم تطوير المقترحات الخاصة بالنوع الاجتماعي، ومؤشرات قابلة للقياس لمتابعة

تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتداول المبادرات الحالية والسابقة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وسوف يتم تطويرها بالتعاون مع إدارة التقييم والتعلم التنظيمي. وسوف يتكامل ما سبق مع التقييمات الخارجية وتقييمات الآثار المترتبة عليها بشأن برامج تحويل النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً لاستخلاص الدروس المستفادة منها بهدف التوسع في الآليات المجدية والإقلاع عن الآليات غير المجدية.

وضع ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين على جميع مستويات الاتحاد. وضع بنود معينة في الميزانية على جميع مستويات الاتحاد لتمويل أعمال محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وهذا سيشمل الميزانيات والبرنامج السنوي للجمعية العضو التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، فضلاً عن مخصصات الميزانية للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين داخل كل مكتب من مكاتب السكرتاريا. وسوف تزود الجمعيات الأعضاء بقائمة تضم الأنشطة المحتملة لكل مجال من مجالات تركيز البرامج لدعم إعداد الميزانيات والبرامج السنوية للجمعيات الأعضاء. وسوف يتطلب التنفيذ الكامل للاستراتيجية جمع موارد مالية جديدة. وهذا سيتم في إطار تعبئة الموارد وتطوير الأعمال الجديدة من خلال إدراج نسبة معينة للبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كل اقتراح، وجمع أموال جديدة من المانحين الحاليين والجدد.

المبادئ التوجيهية

وتُستخدم المبادئ التالية في توجيه تنفيذ الاستراتيجية:

نهدف إلى إحداث التحوُّل. يدرك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن التغيير المستدام لا يتحقق إلا بتحويل الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي والهياكل الأبوية التي تؤثر على قدرة الناس على المشاركة بالتساوي وبحرية في المجتمع (انظر الملحق 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

نسترشد بالأدلة. تستند برامج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وإجراءاته إلى سنوات من الخبرة الميدانية والدروس المستفادة. وتستنير بالبحوث والسياسات وأفضل الممارسات المتبعة في مجال المساواة بين الجنسين، وتستفيد منها.

نؤمن بالحلول المحلية. ما يصلح في سياق بلد أو مجتمع لتحويل حياة النساء والفتيات والمتحولين جنسياً والخناث وغيرهم من الفئات المهمشة لن يؤدي بالضرورة إلى نفس التأثير في البلدان والمجتمعات الاخرى. ويجب تكييف استراتيجيات النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة لكل سياق على حدة للقضاء على الممارسات والمعتقدات الضارة. ويعتمد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على الموظفين ذوي الخبرة في جميع أنحاء العالم، ويستخدم أحدث الشواهد للمساعدة في إنجاز هذه العملية.

نعمل في شراكة مع الآخرين. يعلم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن الشراكات وأوجه التعاون على جميع المستويات بالغة الأهمية لتوفير القيادة والدعم من أجل تغيير الأعراف والسياسات والممارسات الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي. ويعلم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أيضاً أن المجتمع المحلي – الأطفال والشباب والكبار، بكل تنوعهم – هو الذي ينبغي أن يقود ويشكل الاستجابة لتحسين المساواة بين الجنسين. وعلينا أن نبدأ بالاستماع إلى المستفيدين وأن تستند أعمالنا التي تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي إلى ما لديهم من تجارب.

عملنا مبني على الحقوق وعدم الوصم. يؤمن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)بأن المساواة بين الجنسين حق من حقوق الإنسان. وبدون ذلك، لا يستطيع النساء والفتيات وغيرهن من الفئات المهمشة المشارَكة بحرية في المجتمع، ولن يتمكنوا من التحكم في حياتهم وأجسادهم. ويجب أن يدعم عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في مجال المساواة بين الجنسين حقوق الإنسان والإنصاف بين الجنسين، وأن يدعم ويحترم السرية، وأن يكون خالياً من الوصم، ويحترم الثقافات، وأن يعزز قيم الاختيار والكرامة والتنوع والمساواة. وأن يكون الناس سواسية في الاحترام بغض النظر عن العمر أو العرق أو الثروة أو القدرة أو الوضع أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير أو الخصائص الجنسية.[21]

استراتيجية المساواة بين الجنسين

IPPF

عالم تسوده المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين حيث يتمكن جميع الناس، ولا سيما النساء والفتيات، من ممارسة حقوقهم في اختيار حياتهم الجنسية ورفاهيتهم بطريقة حرة ومستنيرة

النتيجة النهائية 1	النتيجة النهائية 2	النتيجة النهائية 3	النتيجة النهائية 4
تعزز الحكومات وتحترم وتحمي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتفعيل الحقوق الجنسية والإنجابية	تمكين جميع الناس، وخاصة النساء والفتيات والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة، ومنحهم أهلية الحصول على حقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية	تقديم الخدمات المتكاملة ذات الجودة والقائمة على الحقوق وعلى اختلاف النوع الاجتماعي دون تمييز	اتحاد موحَّد بأداءٍ راقٍ وخاضع للمساءلة وقادر على إحداث تحوُّل في النوع الاجتماعي
وضع تشريعات غير تمييزية بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية	يعرف جميع الناس حقوقهم الجنسية والإنجابية ولديهم القدرة على المطالبة بها وممارستها	يوفر مقدمو الرعاية الصحية وموظفو الدعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتخلو من الوصم	تطبيق ثقافة مؤسسية ونظماً وسياسات تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي
تخصيص موارد كافية لوضع برامج النوع الاجتماعي بما في ذلك بنود الميزانيات على المستوى الوطني	ويتم تمكين النساء والفتيات بجميع تنوعهن	تطبيق مجموعة متنوعة من نماذج تقديم الخدمات ذات الجودة التي تلبي مختلف احتياجات المستفيدين	يتولى فريق القوى العاملة ذو المهارات العالية وقاعدة المتطوعين مواصلة تطوير وتعزيز برامج تحويل النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاتحاد
تصنيف البيانات الصحية الوطنية حسب الجنس والعمر ونشرها سنوياً (على الأقل)	إشراك الرجال والفتيان بجميع تنوعاتهم بوصفهم مستفيدين وشركاء وأدوات للتغيير	التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي ودعم الناجين منهما	الاستعانة بأنظمة القياس في إجراء تقييمٍ منتظم للأعمال التي تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي وتداول الدروس المستفادة بين الموظفين
وضع الآليات اللازمة لإشراك منظمات المجتمع المدني بصورة هادفة في تعزيز المساواة والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والنهوض بها	القضاء على الممارسات الضارة بين الجنسين	الانتظام في جمع البيانات المستندة إلى المستفيدين وتصنيفها حسب الجنس والعمر	وضع ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين على جميع مستويات الاتحاد

خطة التنفيذ

مجالات تركيز البرامج	الدعوة إلى إنهاء الممارسات الضارة والتمييز بين الجنسين	تمكين النساء والفتيات	إشراك الرجال والفتيان	تحسين توفير خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين	تعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
آليات التنفيذ	إنشاء وحدة النوع الاجتماعي وتوفير الموارد اللازمة لها	تعيين أنصار المساواة بين الجنسين	بناء الكفاءة في مجال النوع الاجتماعي	إدراج النوع الاجتماعي في البرنامج والميزانية السنوية (APB)	قياس الأمور المهمة

المبادئ التوجيهية

نهدف إلى إحداث التحول	نسترشد بالأدلة	نؤمن بالحلول المحلية	نعمل في شراكة مع الآخرين	عملنا مبني على الحقوق وعدم الوصم

المختصرات: SRHR = الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ SRR = الحقوق الجنسية والإنجابية؛ CSOs = منظمات المجتمع المدني؛ APB = البرنامج السنوي والميزانية

قسم 4: تنفيذ الاستراتيجية

لقد وضعت خطة التنفيذ التالية لتوجيه تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين التي وضعها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). وخطة التنفيذ هذه تحدد 5 (خمسة) مجالات تركيز للبرامج و 5 (خمسة) استراتيجيات للتنفيذ – إذا ما استثمرت الموارد اللازمة من خبرات وجهود وتمويل – سوف تدعم تحقيق الإطار الاستراتيجي الخاص بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة 2016 – 2022.

ولكي تنجح هذه الاستراتيجية الشاملة للمساواة بين الجنسين، فإنها ستحتاج إلى دعم من جميع المديرين والموظفين والمتطوعين – من جميع قطاعات الاتحاد فضلاً عن الاستثمار المالي الكافي والجهد والخبرة. وسوف يكون مدير قسم برامج المكتب المركزي – بالتشاور مع فريق قيادة مديري الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – مسؤولاً عن نجاح تنفيذه، وسوف يكون مسؤولاً عن ضمان جمع الموارد المالية المطلوبة وتخصيصها، وسوف يؤدي دوراً رئيسياً في الإشراف على الترويج، وتعميم وتعزيز استراتيجية المساواة بين الجنسين.

خطة التنفيذ	مجالات تركيز البرامج	الدعوة إلى إنهاء الممارسات الضارة والتمييز بين الجنسين	تمكين النساء والفتيات	إشراك الرجال والفتيان	تحسين توفير خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين	تعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
	آليات التنفيذ	إنشاء وحدة النوع الاجتماعي وتوفير الموارد اللازمة لها	تعيين أنصار المساواة بين الجنسين	بناء الكفاءة في مجال النوع الاجتماعي	إدراج النوع الاجتماعي في البرنامج والميزانية السنوية (APB)	قياس الأمور المهمة

مجالات تركيز البرامج

1. الدعوة إلى إنهاء الممارسات الضارة والتمييز بين الجنسين

مجال التركيز هذا يدعم تحقيق النتيجتيْن 1 و 2.
وسوف تتولى فرق الدعوة قيادة الأنشطة داخل مكاتب السكرتاريا بدعم تقني من مستشاري النوع الاجتماعي.

وكجزء من أعمال الدعوة التي يقوم بها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بشأن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، سوف تجري أعمال الدعوة العالمية لضمان دعم الأطر الدولية للمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص، والتصدي للتمييز بين الجنسين، ومكافحة ممارسات النوع الاجتماعي الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري. وسوف يدعو الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، حسب اللزوم، إلى تخصيص الموارد الكافية للبرامج الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ونشر البيانات الوطنية المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية المُصنفة حسب الجنس والسن، وتوفير التثقيف الجنسي الشامل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين للشباب.

وسوف تتلقى الجمعيات الأعضاء دعماً من سكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لتجهيز نفسها للدعوة إلى تغيير القوانين والسياسات على الصعيد الوطني. سوف يبني الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) تحالفات وشراكات استراتيجية دولية وإقليمية ووطنية مع المنظمات الأخرى العاملة في هذا المجال لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين. وسوف يخلق آليات للمشاركة الهادفة لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز المساواة بين الجنسين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والنهوض بها. وسوف يدعم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الجمعيات الأعضاء في استخراج وتوثيق الأدلة اللازمة عن كيفية إشراك الرجال والفتيان على أفضل وجه للمساهمة في القضاء على ممارسات النوع الاجتماعي الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري.

2. تمكين النساء والفتيات

مجال التركيز هذا يدعم تحقيق النتائج 1 و 2 و 3.
سيتولى قيادة هذه الأنشطة مستشارو النوع الاجتماعي بدعم من فرق العلاقات التابعة لسكرتاريا الاتحاد.

ويعمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) منذ أكثر من 60 عاماً على تمكين النساء والفتيات؛ وتحويل الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين لتحسين نتائج الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. ويعترف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بأن النساء والفتيات يتضررن بصورة غير متناسبة من عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، وهذا يتداخل مع العناصر الهيكلية والهويات الاجتماعية الأخرى مثل السن والعرق والثروة والقدرة والوضع والتوجه الجنسي. ولذلك، يُعد صوت المرأة والفتاة وأهليتهما ومشاركتهما الفعالة وتمكينهما كلها أمور أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وسوف يركز مجال تركيز هذا البرنامج على الأنشطة التي تكفل المشاركة الفعالة وتمكّن النساء والفتيات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية. وسوف تعمل البرامج التي تحدد الفتيات المراهقات والشابات وتدربهن وتدعمهن على إشراك وتحفيز شبكات وتحالفات المراهقين والمراهقات من الشباب والفتيات كأدوات للتغيير. وسوف تشارك النساء في مراكز القيادة كنماذج يحتذى بها وموجِّهات للنساء الأصغر سنا. وسوف تعمل الجمعيات الأعضاء على تمكين النساء والفتيات في أماكن الأزمات الإنسانية من خلال بناء آليات لإقامة شبكات آمنة، والدعوة، واستخدام بيانات مصنفة عن الجنس والعمر والقدرة (أو الإعاقة)، وربطها بآليات إدارة الكوارث.

وسوف يدعم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الشراكات مع شبكات حقوق المرأة لتعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرار وتعزيز تمكين المرأة. وسوف تعزز الجمعيات الأعضاء التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عملها

مع وزارتيْ الصحة والنوع الاجتماعي في الحكومات – فضلاً عن وزارات التنمية والتخطيط والمالية – لدعم وتوسيع نطاق المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى تمكين المرأة. وسوف يتعاون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) أيضاً مع القطاع الخاص في تعزيز تنفيذ الممارسات العادلة في منح إجازات رعاية الطفل للوالدين، وبرامج العودة إلى العمل، والمرونة في العمل.

وسوف تجرى بحوث عملياتية على النماذج الناجحة للتمكين الاقتصادي للمرأة وصلتها بنتائج الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وتأثيرها عليها بهدف تعزيز قاعدة الأدلة. وسوف يجري تعزيز برامج التوعية المجتمعية وتوفير الخدمات – ولا سيما تلك التي تهدف إلى الحد من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي وبناء أهلية النساء والمراهقات. وهذا سوف يشمل العمل مع الرجال كشركاء وأدوات للتغيير (انظر أدناه). وسوف تنفذ الجمعيات الأعضاء مشاريع التواصل الاجتماعي وتغيير السلوكيات، باستخدام أدوات التواصل القائم على الأدلة، لمواجهة الأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي. وسوف تُنفَّذ من خلال الشراكة مع وسائل الإعلام وقادة الرأي المحليين.

3. إشراك الرجال والفتيان

مجال التركيز هذا يدعم تحقيق النتائج 1 و 2 و 3.
وسيتولى قيادة هذه الأنشطة مستشارو النوع الاجتماعي بدعم من القسم الفني.

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) ملتزم بإشراك الرجال والفتيان بجميع تنوعهم، بوصفهم مستفيدين وشركاء وأدوات للتغيير.[31] بالإضافة إلى ذلك، فإن الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تقدِّر المثالية في اشتهاء الجنس الآخر تعرِّض النساء اللاتي تمارسن الجنس مع النساء والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومشتهي الجنسين والمتحولين جنسياً للخطر المتزايد من تردي نتائج الصحة الجنسية والإنجابية بسبب البيئة القانونية القمعية والوصم والتمييز والعنف.

وتشمل الأنشطة في مجال تركيز هذا البرنامج إشراك الرجال في مناصب السلطة والنفوذ لتحقيق إصلاحات قانونية وسياسية تدعم المساواة بين الجنسين والتغلب على التمييز بين الجنسين ومكافحة ممارسات النوع الاجتماعي الضارة. وسوف ينشئ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) شراكات وتحالفات ويعززها مع برامج المجتمعات المحلية (مثل SASA! Stepping Stones, One Man Can) والشبكات أو المجموعات الإقليمية والدولية (مثل Men Engage Alliance). وعلى الصعيد الوطني، سيُقدَّم الدعم لمبادرات الجمعيات الأعضاء التي تشترك في ائتلافات الرجال والفتيان المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

وعلى الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، سيضع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) برامج للتصدي للأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي من خلال الحملات الإعلامية التي تعزز الصور الإيجابية للنوع الاجتماعي ونماذج يحتذى بها، والتي تسلط الضوء على فوائد العلاقات المنصفة للنوع الاجتماعي بالنسبة للرجال. وسوف تعالج هذه البرامج على وجه التحديد الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تؤدي إلى ارتكاب العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، وارتفاع المخاطر، وانخفاض السلوك الذي يبحث عن الصحة بين الرجال في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية. ويرتبط هذا السلوك الضعيف في البحث عن الصحة بنتائج الصحة الجنسية المتردية بالنسبة للرجال وشركائهم الجنسيين فضلاً عن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية. وسوف يتم تشجيع الجمعيات الأعضاء على توسيع نطاق خدمات الصحة الجنسية والإنجابية – بما في ذلك الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية – التي تستهدف الرجال، استنادا إلى الممارسات الواعدة التي تم تحديدها في جميع قطاعات الاتحاد.

ويتطلب تحويل الأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي نهجاً متكاملاً يعمل مع المرأة والرجل على حد سواء بصورة منفصلة أو مجتمعين. ولذلك، ينبغي أن ترتبط خطط التنفيذ المتعلقة بمجال تركيز هذا البرنامج ارتباطاً وثيقاً بخطط التنفيذ الخاصة بمجال التركيز لتمكين النساء والفتيات، وأن تعمل جنباً إلى جنب مع تلك الخطط.

4. تحسين توفير خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين

مجال التركيز هذا يدعم تحقيق النتيجتيْن 2 و 3.
وسوف يقوم مدير تقديم الخدمات الشاملة بقيادة هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع مستشاري النوع الاجتماعي.

وإن الوصول إلى حزمة متكاملة ذات جودة عالية من خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتخلو من الوصم وتعزيزها يؤديان دوراً رئيسياً في تيسير المساواة في التمتع بالحق في الصحة وتلبية الاحتياجات المحددة والمتنوعة للنساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى طيلة حياتهم. وتعني هذه الحزمة المتكاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين إمكانية وصول المستفيدين إلى ما يحتاجونه من جميع خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية مثل وسائل منع الحمل، وخدمات الإجهاض الشاملة، وتقديم المشورة والاختبار لفيروس نقص المناعة البشري، وفحص العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، والإحالات، في زيارة واحدة.

ويتطلب تحسين تقديم الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين تدريب واستثارة وعي مقدمي الرعاية الصحية وموظفي الدعم بشأن توفير هذه الخدمات دون أي تمييز. وسوف تضع الجمعيات الأعضاء أنظمة وسياسات تنظيمية لضمان حصول جميع الموظفين الجدد على تدريب في مجال واستثارة الوعي بالنوع الاجتماعي، ويتلقى جميع الموظفين تدريباً منتظماً لتحديث معلوماتهم، ويكون جميع الموظفين على دراية بسياسات المساواة بين الجنسين وأحدث الموارد المتاحة التي تدعم تنفيذ هذه السياسات بما فيها قوائم المراجعة والتوجيهات والعمليات. وسوف تُطبق مجموعة متنوعة من نماذج تقديم الخدمات لتلبية مختلف احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للمستفيدين منها في إطار جهود الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، مثل تقديم الخدمات المجتمعية أو تمديد ساعات العمل لبعض الفئات. وسوف تكون المرافق الصحية صديقة للشباب وتخلو من الوصم لضمان شعور المستفيدين بجميع تنوعاتهم بالراحة والقدرة على الوصول إلى الخدمات. وسوف تتاح موارد كافية (موظفين، تمويلات، أدوات طبية، معدات) لضمان توفير طائفة واسعة من الخدمات المتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وحيث أن الجمعيات الأعضاء التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لا تستطيع بالضرورة توفير كل خدمة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لمختلف المستفيدين من خدماتها، سوف يتم وضع نظم إحالة قوية لضمان استمرارية الرعاية في حالات الأزمات وفي غيرها.

وسوف يركز الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) باهتمام خاص على تعزيز الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي ضمن حزمة الخدمات الأساسية المتكاملة. وسوف

يتم تزويد مقدمي الخدمات بالتدريب الإضافي، وسيتم وضع أنظمة لضمان دمج خدمات العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في اختبارات فيروس نقص المناعة البشري ووسائل منع الحمل الطارئة عند الحاجة. وسوف تقدِّم الجمعيات الأعضاء هذه الخدمات بما يتفق مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية، وسوف تدعم النظم التي تضمن للمستفيدين حقوقهم في عمليات سرية وفعالة وقائمة على الحقوق في مواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي. وسوف يتم تعزيز نظم الإحالة لضمان استمرارية رعاية الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي المستمر. وسوف تنشئ الجمعيات الأعضاء شراكات مع منظمات أخرى تعمل في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي بحيث يمكن توفير حزمة شاملة من خدمات العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحصول على الدعم القانوني. كما سيتم توسيع نطاق أنشطة دعم الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي – وخاصة على مستوى المجتمع المحلي. وسوف يتم دمج التدخلات المتعلقة بالعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في جميع البرامج الإنسانية – بما فيها اعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر حزمة الخدمات الأساسية الدنيا – مع التركيز على مواجهة العنف عند حدوثه والحد من المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف والمساعدة على التعافي.

5. تعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

مجال التركيز هذا يدعم تحقيق النتائج 1 و 2 و 3 و 4.
وسيقوم مستشارو النوع الاجتماعي بقيادة الأنشطة، بالتعاون الوثيق مع فريق قيادة المديرين وقسم التقييم والتعلم التنظيمي.

ومن المهم تعميم المساواة بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج وهياكل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، لأن الفوارق بين الجنسين كثيراً ما تكون بمثابة حواجز اجتماعية واقتصادية وبيروقراطية إضافية تحول دون كيفية تعزيز الأفراد حقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية وحمايتها. ولدى الموظفين الأفراد احتياجات وتجارب مختلفة تتعلق بالنوع الاجتماعي ويتعرضون للتمييز القائم على اختلاف النوع الاجتماعي بمختلف الصور. ويسعى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إلى إحداث تحول في معالجة هذه الفروق بين الجنسين والتفاوتات الهيكلية الكامنة وراءها، والتي تعززها في جميع سياساتنا وبرامجنا وخدماتنا. ويجب إنشاء بيئات تمكينية لكي يتمكن الجميع من التأثير على السياسات والبرامج والخدمات والاستفادة منها.

وسوف يتطلب تعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) التزاماً داخلياً في جميع المستويات. وسوف يتحقق ذلك بالاستناد إلى مراجعات النوع الاجتماعي لتطبيق السياسات والنظم القائمة عليه. وسوف تشمل هذه النظم استعراضاً سنوياً للنوع الاجتماعي لضمان تنفيذ السياسات بطريقة تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي ورفع مستوى مهارات الموظفين والمتطوعين الحاليين وتوعيتهم بشأن قضايا النوع الاجتماعي. وسوف يتم تعيين أنصار النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاتحاد لدعم التدريب على المساواة بين الجنسين. وسوف يكون أنصار النوع الاجتماعي هؤلاء أصواتاً واعية ومتحمسة للمساواة بين الجنسين والبرامج التي يمكنها أن تحدث تحولاً. وسوف يتلقى جميع الموظفين الجدد تدريباً توعوياً بشأن النوع الاجتماعي وسيُطلب من الموظفين الحاليين حضور دورة تنشيطية كل سنتين. وسوف تُزوَّد الجمعيات الأعضاء بالمبادئ التوجيهية والكتيبات والأدوات اللازمة لدعم تنفيذ العمل المتعلق بالنوع الاجتماعي على أرض الواقع.

وسوف يعمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على تحسين نظم القياس الخاصة به لإجراء تقييم منتظم للأعمال المتعلقة بتحويل النوع الاجتماعي، وتبادل الدروس المستفادة، وجمع بيانات المستفيدين وتصنيفها حسب الجنس والعمر. وسوف تشمل نظم القياس هذه توسيع نطاق تعميم نظام إدارة المعلومات الصحية HMIS2، وأداة تقييم الميزانية والبرنامج السنوي (APB) للنوع الاجتماعي. وسوف يتكامل ما سبق مع التقييمات الخارجية وتقييمات الأثار المترتبة عليها بشأن برامج تحويل النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً لاستخلاص الدروس المستفادة منها بهدف التوسع في الآليات المجدية والإفلاع عن الآليات غير المجدية. وستجرى مراجعة النوع الاجتماعي مرة أخرى في عام 2019 لقياس مدى تأثير هذا العمل.

ويتوقع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) أن يقوم الأطراف في جميع مستويات الاتحاد بوضع بنود محددة في الميزانية لتمويل برنامج عمل بشأن المساواة بين الجنسين. وهذا سيشمل الميزانيات والبرنامج السنوي للجمعية العضو التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، فضلاً عن مخصصات الميزانية للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مكاتب السكرتاريا. وسوف تزود الجمعيات الأعضاء بقائمة تضم الأنشطة المحتملة لكل مجال من مجالات تركيز البرامج لدعم إعداد الميزانيات والبرامج السنوية للجمعيات الأعضاء. وسوف يتطلب التنفيذ الكامل للاستراتيجية جمع موارد مالية جديدة. وهذا سيتم في إطار تعبئة الموارد وتطوير الأعمال الجديدة من خلال إدراج نسبة معينة للبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كل مقترح، وجمع أموال جديدة من المانحين الحاليين والجدد.

أنشطة التنفيذ في الجمعيات الأعضاء

ولتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، ستقوم كل جمعية عضو بتنفيذ أنشطة لجميع مجالات تركيز البرامج الخمسة. ويورد الجدول 1 قائمة بالأنشطة المحتملة لكل مجال من مجالات تركيز البرامج. ولا ننتظر من كل جمعية عضو أن تضطلع بكل نشاط ورد في القائمة ولكن ينبغي أن تكون استجابتها قائمة على السياق وفي إطار قوانين الدولة. وينبغي التماس الدعم التقني من مكتب السكرتاريا ذي الصلة إذا لزم الأمر.

الجدول 1: أنشطة التنفيذ الإرشادية للجمعيات الأعضاء

الدعوة إلى إنهاء الممارسات الضارة والتمييز بين الجنسين	تمكين النساء والفتيات	إشراك الرجال والفتيان	تحسين توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين	تعميم المساواة بين الجنسين
تقييم السياسات والقوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والممارسات الضارة بين الجنسين وإبراز ما يحتاج منها إلى تعديل/ تحسين والدعوة إلى هذا التحسين إقامة شراكات وطنية مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. الدعوة إلى إنفاذ قوانين المساواة بين الجنسين القائمة العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما فيهم مع الحكومات لتحسين المساواة بين الجنسين الدعوة إلى تنفيذ التثقيف الجنسي الشامل للشباب وخاصة الشابات إشراك الرجال الذين يشغلون مناصب السلطة والنفوذ لتحقيق إصلاحات قانونية وسياسية تدعم المساواة بين الجنسين والتغلب على التمييز بين الجنسين ومكافحة ممارسات النوع الاجتماعي الضارة. العمل مع المجتمع المحلي والقادة الدينيين لتغيير مفاهيم النوع الاجتماعي الضارة وتحقيق المساواة بين الجنسين	توفير التدريب على القيادة النسائية وإشراك المرأة في القيادة كنماذج يحتذى بها وموجِّهات للنساء الشابات إشراك المراهقات والشابات ودعمهن من خلال توفير المعلومات والتعليم والتدريب وفرص الائتمان الصغير تمكين المجتمعات المحلية من القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي للدفاع عن حقوقها والمطالبة بها وفي الحالات الإنسانية، مساعدة النساء والفتيات عن طريق بناء آليات لإنشاء شبكات آمنة تراعي الفوارق بين الجنسين وربطها بآليات إدارة الكوارث تعزيز قدرات شبكات وحركات الفتيات والشباب كأدوات للتغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين البحث عن أي فجوة في الأجور بين الجنسين في المؤسسات الوطنية، وإذا كان الأمر كذلك، الدعوة إلى المساواة في الأجور بين الجنسين تعزيز الشراكات مع حركات نصرة حقوق المرأة وتحالفات الرجال والفتيان التقدمية من أجل المساواة بين الجنسين إقامة شراكات مع وزارتيْ الصحة والنوع الاجتماعي في الحكومات – فضلاً عن وزارات التنمية والتخطيط والمالية – لدعم وتوسيع نطاق تمكين المرأة	وضع وتعميم حزمة متكاملة شاملة لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للرجال والفتيان بجميع تنوعاتهم وإتاحتها في الأماكن المناسبة مثل المرافق الصحية وأماكن العمل وفي المجتمع المحلي تعزيز استراتيجيات تحفيز الطلب وآليات تقديم الخدمات المبتكرة لتحسين سلوك البحث عن الصحة بين الرجال، مثل التوعية المجتمعية، والمواد التثقيفية والتعليمية والإرشادية التي تركز على الذكور، واستراتيجيات تحفيز الطلب التي تستعين بوسائل الإعلام الاجتماعية والصحة الإلكترونية تعزيز مجموعات الدعم المجتمعي للرجال. وهذا قد يشمل مجموعات دعم الآباء، و"أنظمة الأصدقاء"، ومجموعات دعم الالتزام توسيع نطاق البرامج المجتمعية التي يمكنها أن تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي لتغيير الأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تؤدي إلى زيادة السلوك الخطِر و/أو العنف زيادة تقديم المشورة للأزواج واختبار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتشجيع إقبال الذكور على خدمات رعاية ما قبل الولادة إشراك الرجال كأدوات للتغيير للحد من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي تحديد النماذج المحلية والوطنية التي يمكنها أن تصبح أنصاراً للصفات الذكورية الإيجابية	تدريب مقدمي الرعاية الصحية وموظفي الدعم على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة التي تركز على المستفيدين وتخلو من الوصم وتراعي الفوارق بين الجنسين وضع نظم وسياسات تضمن حصول جميع الموظفين الجدد على تدريب لاستثارة الوعي بالنوع الاجتماعي وحصول جميع الموظفين على تدريب تنشيطي منتظم. تعزيز أحدث المبادئ التوجيهية والاستفادة من أدوات النوع الاجتماعي من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) ضمان توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في جميع نقاط تقديم الخدمات وتحسين نظم الإحالة والشراكات لضمان استمرارية جودة الرعاية والخدمات الشاملة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني وغيره من صور الدعم المستمرة توسيع نطاق الأنشطة للوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، وخاصة على مستوى المجتمع المحلي	تعيين أنصار النوع الاجتماعي تعزيز الكفاءة في النوع الاجتماعي لجميع الموظفين الحاليين والجدد (باستخدام الأدوات التي يوفرها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إجراء استعراض سنوي لقضايا النوع الاجتماعي لضمان تنفيذ السياسات بطريقة تُحدِث تحولاً في النوع الاجتماعي تحديد ثغرات النظم التي يتعين تطبيقها وفقاً لمتطلبات سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في مجال المساواة بين الجنسين والاستراتيجية الخاصة بالأفراد إجراء مراجعة للنوع الاجتماعي كل ثلاث سنوات تشمل عروض البرنامج والميزانية السنوية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) نشاطاً واحداً على الأقل في كل مجال من مجالات البرامج في استراتيجية المساواة بين الجنسين جمع ونشر أدلة جديدة بشأن المساواة بين الجنسين – بما في ذلك التقييمات الخارجية للبرامج القائمة – لضمان وجود برامج وخدمات شاملة للجميع

الدعوة إلى إنهاء الممارسات الضارة والتمييز بين الجنسين	تمكين النساء والفتيات	إشراك الرجال والفتيان	تحسين توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين	تعميم المساواة بين الجنسين
دعوة الحكومة لتخصيص موارد كافية لوضع برامج النوع الاجتماعي بما في ذلك بنود الميزانيات على المستوى الوطني والمحلي الدعوة إلى تصنيف البيانات الصحية الوطنية حسب العمر والجنس المشاركة في آليات المساءلة الوطنية لضمان التنفيذ السليم للالتزام الدولي بشأن المساواة بين الجنسين	وتعزيز الصور الإيجابية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وإبراز فوائد العلاقات المنصفة بين الجنسين للنساء والرجال بجميع تنوعاتهم، من خلال الحملات الإعلامية دعم وضع برامج تنفيذ التثقيف الجنسي الشامل للشباب، ولاسيما المراهقات التعاون مع القطاع الخاص في تعزيز تنفيذ الممارسات العادلة في منح إجازات رعاية الطفل للوالدين، وبرامج العودة إلى العمل، والمرونة في العمل تعزيز صوت المرأة وأهليتها من خلال دعم برامج التوعية المجتمعية وضمان المشاركة الهادفة إشراك قادة الرأي المحليين ووسائل الإعلام في تنفيذ مشاريع التواصل الاجتماعي وتغيير السلوك لمواجهة الأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي إجراء بحوث على النماذج الناجحة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة وصلتها بنتائج الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وتأثيرها عليها	إشراك القادة الدينيين والثقافيين والتقليديين على جميع المستويات كأدوات للتغيير داخل المساحات التي يشغلها الذكور في الغالب دعم الشباب والفتيان، سواء داخل المدرسة أو خارجها، لنمذجة الذكورة الإيجابية من سن مبكرة من خلال برامج التثقيف الجنسي الشامل ومن خلال البرامج المجتمعية استخراج وتوثيق الأدلة اللازمة عن كيفية إشراك الرجال والفتيان على أفضل وجه للمساهمة في القضاء على ممارسات النوع الاجتماعي الضارة بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على إشراك الرجال والفتيان في دعم المساواة بين الجنسين	دمج التدخلات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي، في البرامج الإنسانية، مع التركيز على الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف والمساعدة على التعافي تطبيق مجموعة متنوعة من نماذج تقديم الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين لتلبية مختلف احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للمستفيدين من خدمات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، مثل تقديم الخدمات المجتمعية أو تمديد ساعات العمل جمع البيانات المستندة إلى المستفيدين بصورة منتظمة ومصنفة حسب الجنس والعمر	ضمان دمج المساواة بين الجنسين في إطار سياسة الموارد البشرية الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وسياساته التفصيلية، بما في ذلك مجالات التوظيف والتدريب وتطوير الموظفين والترقيات وتقييم الأداء وقضايا العمل والأسرة مراجعة جميع السياسات الحالية لضمان قدرتها على إحداث تحول في النوع الاجتماعي ضمان المساواة في الأجر بين الرجال والنساء في نفس الدرجة الوظيفية داخل المنظمة

آليات التنفيذ الخاصة بالسكرتاريا

سوف يتضمن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين تغييرا عن "العمل كالمعتاد". وسيتم تطبيق خمس آليات للتنفيذ – ذكرنا بعضها أعلاه – لضمان تنفيذ تدخلات البرامج التي بدورها ستدعم تحقيق النتائج الأربع. وفي نهاية المطاف إنجاز الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لفترة 2016 – 2022.

1. إنشاء وحدة النوع الاجتماعي وتوفير الموارد اللازمة لها: يتطلب النجاح في تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين استثمار الموارد – ولا سيما تخصيص مستويات كافية من الموظفين والموارد المالية. وسوف تقوم وحدة النوع الاجتماعي هذه بقيادة المهام التقنية وتوفير التنسيق الشامل لاستراتيجية المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاتحاد. وستكون وحدة النوع الاجتماعي هذه نقطة تنسيق لأعمال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مع تخصيص مكاتب في مختلف الفرق والإدارات ومكاتب السكرتاريا.

2. تعيين أنصار المساواة بين الجنسين سيتم تعيين أنصار المساواة بين الجنسين لدعم تطبيق الاستراتيجية وتعميم المساواة بين الجنسين داخل الاتحاد. وسوف يتميز الموظفون المسؤولون بالتحمس الفعلي للمساواة بين الجنسين وسيحصلون على التدريب والدعم والصلاحيات اللازمة لنصرة قضايا المساواة بين الجنسين. وسيحصلون على إعانات من مديرهم لتخصيص 10 في المائة من وقتهم لنصرة المساواة بين الجنسين داخل أقسامهم أو مكاتبهم أو منظمتهم. وسوف تُدرج كأحد أهداف الأداء الخاصة بهم، وذلك لمنحهم الوقت الكافي للعمل من أجل قضايا المساواة بين الجنسين. وهذا قد يشمل تدريب الآخرين ودعمهم للقيام بالأمر ذاته. ونتطلع إلى تعيين نصير واحد لكل قسم من أقسام المكتب المركزي وواحد لكل قسم من أقسام المكاتب الإقليمية. وفي البداية سيتم تدريبهم حسب الحاجة، وسوف يشكلون مجموعة استشارية جديدة للنوع الاجتماعي. وسيتم تعيين أنصار المساواة بين الجنسين في 18 – 20 جمعية من جمعيات "المسار السريع". وسوف يدعم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) هذه الجمعيات الأعضاء لتكريس الوقت والموارد اللازمة وتركيزها للتعجيل بتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين.

3. بناء الكفاءة في مجال النوع الاجتماعي: من بين النتائج التي توصلت إليها مراجعة النوع الاجتماعي لعام 2016 أن هناك حاجة إلى بناء القدرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي في جميع مستويات الاتحاد. ولدعم ذلك، سيتلقى جميع الموظفين الجدد تدريباً توعوياً على النوع الاجتماعي تديره وحدة النوع الاجتماعي أو أنصار النوع الاجتماعي. وبالنسبة للموظفين الحاليين، سيتم استخدام مزيج من طرائق التدريب مثل ورش العمل التدريبية في مكان العمل والتقييم المصاحب عبر الإنترنت بشأن المساواة بين الجنسين. وسوف يتم تحديث هذه الدورة بانتظام، ونتوقع من جميع موظفي السكرتاريا إتمام هذه الدورة واجتيازها مرة واحدة كل سنتين على الأقل. وسوف تتولى وحدة النوع الاجتماعي قيادة تطوير هذه المواد التدريبية، والتي يجري تطويرها ونشرها على نحو مشترك في جميع قطاعات الاتحاد. وسيقوم أنصار النوع الاجتماعي بدعم تنفيذ هذا التوجه. وسوف ينظمون أيضاً محادثات الغداء وأيام التعلم التي تتناول مواضيع المساواة بين الجنسين ليكون الموظفون على دراية بأحدث الأفكار وأفضل الممارسات المتعلقة بالبرامج.

4. إدراج النوع الاجتماعي في عمليات الميزانية والبرنامج السنوي: سيعتمد النجاح في تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين على توافر الميزانية اللازمة. وبناء على ذلك، سيضع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) شرطاً يقضي بأن تقوم جميع مستويات الاتحاد بتخطيط ووضع ميزانية الأنشطة التي تدعم تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين مباشرة. وهذا سيشمل تعديل نماذج ميزانية البرنامج السنوي الخاصة بالجمعيات الأعضاء ووضع التوجيهات اللازمة لها لضمان قيام الجمعيات الأعضاء بنشاط واحد على الأقل لكل مجال من مجالات تركيز البرامج الخمسة. وسوف يُطلب من الفرق في مكاتب السكرتاريا القيام بأعمال تتعلق بأوثق مجالات تركيز البرامج صلة بها. وسوف توضع أداة لتقييم ميزانية البرنامج السنوي الخاصة بالنوع الاجتماعي لدعم متابعة استراتيجية التنفيذ هذه.

5. قياس الأمور المهمة: كثيراً ما يقال أن "ما لا يُقاس لا يمكن تحقيقه". ولذلك، فإن جمع البيانات الهادفة عن عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بشأن النوع الاجتماعي أمر ضروري لاستخلاص الأدلة القوية وتعزيز التعلم المستمر وإبراز الإنجازات. وسوف يتعاون فريق النوع الاجتماعي وقسم التقييم والتعلم التنظيمي من أجل تحسين نظم القياس لإجراء تقييم منتظم للعمل المتعلق بتحويل النوع الاجتماعي، وتبادل الدروس المستفادة، والعمل على جمع البيانات المنتظمة التي تقوم على المستفيدين وتُصنف حسب النوع والعمر. وفي البداية، هذا سيشمل بلورة إطار المتابعة والتقييم لخطة التنفيذ هذه ووضع أهداف طموحة ولكنها واقعية. وسوف تتكامل طرق جمع البيانات الداخلية مع التقييمات الخارجية وتقييمات الأثار المترتبة عليها بشأن برامج تحويل النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً لاستخلاص الدروس المستفادة منها بهدف التوسع في الآليات المجدية والإقلاع عن الآليات غير المجدية. وستجرى مراجعة للنوع الاجتماعي مرة أخرى في عام 2019 لقياس مدى التقدم المحرز في هذه النتيجة.

قسم 5: مقاييس النجاح

يعترف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) – على النحو المبين في توصيات مراجعة النوع الاجتماعي – بأنه يجب تعزيز نظم جمع البيانات لتوفير أدلة قوية ومعرفة أعمال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وإنجازاته المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ويورد الجدول التالي قائمة بالمؤشرات الحالية المقترحة التي ستوضع في صيغتها النهائية بالتعاون مع إدارة التعلم والتقييم التنظيمي في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في إطار المراحل الأولية لإعمال خطة التنفيذ. وبمجرد الانتهاء من الصيغة النهائية، سوف يُضاف قيمة الأساس والأهداف أيضاً.

الدعوة إلى إنهاء الممارسات الضارة والتمييز بين الجنسين	تمكين النساء والفتيات	إشراك الرجال والفتيان	تحسين توفير خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين	تعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
زيادة عدد التعديلات الناجحة للسياسات و/أو القوانين لدعم المساواة بين الجنسين، والتي ساهم فيها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عن طريق الدعوة*	زيادة عدد الشباب الذين أكملوا برنامج التثقيف الجنسي الشامل ذي الجودة العالية (قدمه موظفو أو متطوعو الجمعية أو قاموا بتفعيله)*	زيادة نسبة الجمعيات الأعضاء التي تتيح للرجال والفتيان حزمة شاملة متكاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية†	زيادة عدد ونسبة مقدمي الخدمات الذين تم تدريبهم على تحديد الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي وفحصهم وإحالتهم ورعايتهم†	قيام جميع مكاتب السكرتاريا باستعراض جميع السياسات القائمة لضمان قدرتها على إحداث تحول في النوع الاجتماعي†
زيادة عدد البلدان التي لديها مخصصات في الميزانية على المستوى الوطني و/أو المحلي لأنشطة المساواة بين الجنسين†	زيادة عدد المراهقات والشابات اللواتي تلقين تدريبات على القيادة†	زيادة عدد مجموعات الدعم المجتمعي للرجال†	زيادة نسبة المستفيدين من خدمات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الذين ينصحون غيرهم بخدماتنا*	تداول الاستعراض السنوي للنوع الاجتماعي ونتائجه والذي يجري في جميع مكاتب السكرتاريا†
زيادة عدد البلدان التي نشرت بيانات صحية مصنفة حسب العمر والنوع في السنة الماضية†	زيادة عدد المراهقات والشابات اللواتي يشاركن مشاركة هادفة في المنابر الوطنية والإقليمية والعالمية الرئيسية†	زيادة عدد الأشخاص الذين يشاركون في برامج مجتمعية قائمة على تحويل النوع لتغيير الأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي†	وتفي كافة الجمعيات الأعضاء بمعايير حزمة الخدمات الأساسية المتكاملة لتوفير خدمات العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في جميع نقاط تقديم الخدمات*	تعيين أنصار النوع الاجتماعي في كل قسم من أقسام مكاتب سكرتاريا الاتحاد†
زيادة عدد الشراكات مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بها†	زيادة عدد المراهقات والشابات اللواتي يقدن مبادرات وطنية†	زيادة أعداد المشورة المقدمة للزوجين والفحص المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية†	زيادة عدد الاستجابات الإنسانية التي تشمل خدمات العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي في حزمة الخدمات الأولية الدنيا†	زيادة عدد الجمعيات الأعضاء التي لديها أحد أنصار النوع الاجتماعي مُعَيناً بها†
	زيادة نسبة النساء اللواتي يتاح لهن الحصول على الموارد المالية وغيرها من الموارد الاقتصادية والتحكم فيها†	عدد الشباب والفتيان المشاركين في برامج لنمذجة الذكورة الإيجابية†	زيادة عدد الخدمات المقدمة المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي†	زيادة نسبة الموظفين في جميع قطاعات السكرتاريا الذين تلقوا تدريبات على برامج تحويل النوع الاجتماعي في السنتين الماضيتين†
	زيادة عدد قادة الرأي المحليين المشاركين في معالجة الأعراف الضارة الخاصة بالنوع الاجتماعي†	زيادة عدد نماذج الأدوار الذكورية لتحدي العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي†	زيادة نسبة الجمعيات الأعضاء التي لديها أنظمة لحفظ سجلات المستفيدين وتصنف المستفيدين حسب العمر والنوع†	زيادة نسبة الموظفين الجدد في السكرتاريا الذين أكملوا برنامجاً للتوعية بالنوع الاجتماعي†
	زيادة النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة اللاتي يتخذن قراراً بشأن رعايتهن الصحية إما بأنفسهن أو بالاشتراك مع شركائهن†	تراجع عدد النساء/الفتيات اللواتي تعرضن لحوادث عنف جنسي لكل 10,000 من السكان في منطقة الطوارئ خلال فترة زمنية محددة†	زيادة نسبة الجمعيات الأعضاء التي تبلغ بيانات قائمة على المستفيدين مصنفة حسب النوع والعمر لسكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) مرة واحدة في السنة على الأقل†	زيادة عدد الجمعيات الأعضاء التي أكملت أداة تقييم الميزانية والبرنامج السنوي للنوع الاجتماعي†
	انخفاض معدل انتشار عنف الشريك الحميم مؤخراً†			زيادة عدد الجمعيات الأعضاء التي لديها مخصصات محددة في الميزانية لبرامج المساواة بين الجنسين†
	انخفاض معدل انتشار ختان الإناث†			زيادة مستوى التمويل الذي يُنفق على برامج المساواة بين الجنسين في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة†
	انخفاض نسبة الشابات (20 – 24) اللواتي زُوِّجن قبل سن 15 سنة†			

* مؤشر مُعدَّل من خطة تنفيذ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2019)

† المؤشر المقترح – يجب إعادة النظر في قيمة الأساس والأهداف ومعايير القياس وتحديدهم بدعم من الزملاء في قسم التعلم والتقييم التنظيمي بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF OLE)

قسم 6: من أين نبدأ

سوف يشمل إعمال خطة التنفيذ هذه سلسلة من الأنشطة على مستوى سكرتاريا الاتحاد والجمعيات الأعضاء. وفيما يلي قائمة إرشادية – وليست حصرية – للأنشطة الأولية للفترة المتبقية من عام 2017:[1]

خطوات سكرتاريا الاتحاد التالية

1. تداول الاستراتيجية في جميع قطاعات الاتحاد عن طريق البريد الإلكتروني ومن خلال ندوة عبر الإنترنت
2. تعيين أحد أنصار النوع الاجتماعي في إدارة التقييم والتعلم التنظيمي لدعم تطوير إطار المتابعة والتقييم لخطة التنفيذ هذه ويكون قابلاً للقياس ويُتفق عليه مع وضع أهداف طموحة ولكنها واقعية
3. تعيين أحد أنصار النوع الاجتماعي في إدارة الشؤون المالية بالمكتب المركزي لوضع تكلفة تنفيذ خطة تنفيذ المساواة بين الجنسين.
4. تعيين أحد أنصار النوع الاجتماعي في تعبئة الموارد ويُكلَّف باستخدام استراتيجية المساواة بين الجنسين لتعبئة موارد جديدة بين المانحين الجدد والحاليين. كما توافق على نسبة مئوية ثابتة وتتم إضافتها وتُضاف إلى جميع عروض التمويل الجديدة للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين.
5. إدراج بند منفصل في الميزانية على جميع مستويات الاتحاد يُخصص للأنشطة التي تدعم تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين. وهذا سيشمل تعديل نماذج الميزانية والبرنامج السنوي الخاص بالجمعيات الأعضاء ووضع التوجيهات اللازمة لها لضمان قيام الجمعيات الأعضاء بنشاط واحد على الأقل لكل مجال من مجالات تركيز البرامج الخمسة.
6. إنشاء وحدة النوع الاجتماعي
7. وضع ونشر مواد تدريبية للتدريب التوعوي على النوع الاجتماعي والتدريب على النوع الاجتماعي في مكان العمل.
8. تعيين أنصار للنوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاتحاد – سوف يتم تعيين نصير واحد لكل قسم في المكتب المركزي وفي كل قسم في كل مكتب إقليمي. عقد اجتماع لمستشاري النوع الاجتماعي هؤلاء لتوفير التدريب اللازم للمدرِّبين للتدريب على النوع الاجتماعي في مكان العمل، ووضع خطة عمل لعام 2018.
9. تحديد 18 – 20 جمعية من جمعيات "المسار السريع" حيث سيتم استثمار الوقت والموارد اللازمة وتركيزها للتعجيل بتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين. تعيين نصير للنوع الاجتماعي لكل جمعية عضو محددة.
10. تقوم مكاتب السكرتاريا باستعراض مستويات عدم المساواة بين الجنسين وأنواعها في منطقتها، وتقوم – بدعم من وحدة النوع الاجتماعي – بوضع أنشطة مقترحة لكل إقليم وخطة عمل سنوية لعام 2018 تدعم تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين.

الخطوات التالية للجمعيات الأعضاء

1. تداول استراتيجية المساواة بين الجنسين مع جميع الموظفين وفي اجتماع للموظفين لمناقشة كيفية المضي قدماً في تنفيذها داخل الجمعية العضو.
2. تعيين أحد أنصار النوع وإبلاغ المكتب الإقليمي ببياناته.
3. استعراض البرامج الحالية – باستخدام أداة تقييم النوع الاجتماعي الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) – لتقييم ما إذا كانت قادرة على إحداث تحول في النوع الاجتماعي وتسليط الضوء على الثغرات الموجودة.
4. وضع خطة عمل (بالتعاون مع أنصار المكتب الإقليمي)، استناداً إلى الحاجة الوطنية، والثغرات الموجودة، والفرص الحالية في برامج الجمعيات الأعضاء.
5. إدراج الأنشطة في عروض الميزانية والبرنامج السنوي لعام 2018 والبحث عن مصادر تمويل أخرى.

[1] ملحوظة: هذه القوائم لا تتبع ترتيباً معيناً، ومن المرجح أيضاً أن يجرى العديد من الأنشطة في وقت واحد.

الملحق 1: مسرد المصطلحات

يقدم هذا الملحق مسرداً للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في استراتيجية المساواة بين الجنسين. وقد أُخذ معظم هذه التعريفات من سياسة المساواة بين الجنسين الصادرة عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لعام 2014[22] وخطة التنفيذ الصادرة عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2019).[23]

- **الأنصار** يمكن تعريفهم على أنهم "أصدقاء في مواقع مميزة" أو "حلفاء" أو "مطلعون". يتم إعداد الأنصار ليكونوا على دراية عامة بمشكلتك أو لإرشادك حول كيفية التأثير على عملية اتخاذ القرار. والأنصار هم الذين يدعمونكم ويستطيعون إحداث التغيير. ولا يلزم بالضرورة أن يكون الأنصار أفراداً رفيعي المستوى ولكن عليك أن تتأكد من استعدادهم للتحدث إلى صناع القرار بشأن قضايانا. ويمكن أن يكون الأنصار في الوقت ذاته شركاء أو أهدافاً دعوية أو أفراداً لديهم موارد أو أمناء.
- **الأهلية** تشير إلى قدرة الأفراد على التصرف بصورة مستقلة وعلى حرية الاختيار.
- **الأوضاع الإنسانية** هي حالات يتعرض فيها كثير من الناس إلى خطر الضرر أو الوفاة بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية. ويستجيب الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في هذه الحالات بتوفير الخدمات الضرورية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.
- **التثقيف الجنسي الشامل** يهدف إلى تسليح الشباب بما يحتاجونه من معارف ومهارات ومواقف وقيم تساعدهم على تحديد طبيعة حياتهم الجنسية والاستمتاع بها – جسدياً وعاطفياً، إما فرادى أو في إطار علاقات مع غيرهم. وتنظر إلى "الحياة الجنسية" نظرة إجمالية وفي سياق التنمية العاطفية والاجتماعية. وتؤكد أن المعلومات وحدها لا تكفي. وأن الشباب بحاجة إلى فرصة تتيح لهم اكتساب مهارات الحياة الأساسية والارتقاء بقيمهم وتوجهاتهم الإيجابية. ويمكن تقديم التثقيف الجنسي الشامل داخل المدارس أو خارجها.
- **التقاطع بين المؤسسات** مفهوم يستخدم في كثير من الأحيان لوصف الطرق التي تتداخل فيها المؤسسات القمعية (التمييز ضد المسنين والعنصرية والتحيز الجنسي ورهاب المثلية ورهاب التحول الجنسي والتمييز على أساس القدرة ورهاب الأجانب والتمييز الطبقي، وما إلى ذلك) ولا يمكن بحثها بمعزل عن غيرها. ويعترف هذا المفهوم بأن الأفراد يرون أنفسهم والعالم من خلال عدسات مختلفة، وهويات مختلفة بالمثل تؤثر على نظرة المجتمع إليهم. وعلى سبيل المثال، امرأة سوداء فقيرة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإعاقة لها هويات متعددة، وستؤثر هذه الهويات على طريقة معاملتها في المجتمع وكيفية وصولها إلى الخدمات الاجتماعية والقانونية والخدمات المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- **التمكين** يستند إلى فكرة أن إعطاء الناس المعرفة والمهارات والثقة والفرصة وتحميلهم المسؤولية ومساءلتهم عن نتائج أفعالهم سوف يسهم في تعزيز دوافعهم وقدرتهم على التصرف بحرية فيما يخص حياتهم.
- **التوجه الجنسي** يقصد به قدرة كل شخص على الانجذاب العاطفي والجسدي والجنسي لآخرين من جنس مختلف (مغاير الجنس) أو من بني جنسه (المثليون) أو أكثر من جنس واحد (مزدوجي الجنس)، أو إقامة علاقات حميمة وجنسية معهم.
- **جودة الرعاية** تعني في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) تقديم الخدمات بطريقة تتناول حقوق المستفيدين وكذلك احتياجات مقدمي الخدمات. يتمتع المستفيدون بحق الحصول على المعلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ولهم الحق في الاختيار والسلامة والخصوصية والسرية والكرامة والراحة عند تلقي الخدمات واستمرارية الرعاية وإبداء الرأي. كما أن مقدمي الخدمات لديهم بعض الاحتياجات التي يجب تلبيتها لتمكينهم ومساعدتهم في تقديم خدمات عالية الجودة. وهي تشمل التدريب، وتوفير المعلومات، والبنية الأساسية المادية والتنظيمية الكافية، والإمدادات، والتوجيه، واحترام المستفيدين والمديرين، وتشجيع المشرفين، وطرح الآراء بشأن أدائهم، وحرية التعبير عن آرائهم بشأن جودة الخدمات التي يقدمونها.
- **الحقوق الجنسية** عنصر من عناصر حقوق الإنسان. وهي مجموعة متطورة من الاستحقاقات المتعلقة بالميول الجنسية التي تساهم في الحرية والمساواة والكرامة لجميع الناس، ولا يمكن تجاهلها.
- **خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة** هي خدمات تُعرَض وتُقدَّم للمستفيدين ضمن حزمة شاملة تضمن تلبية احتياجات المستفيد. وتضم حزمة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية: خدمات تقديم المشورة، ومنع الحمل، ورعاية الإجهاض الآمن، وأمراض الجهاز التناسلي/الأمراض المنقولة جنسياً، وفيروس نقص المناعة البشري، وأمراض النساء، ورعاية ما قبل الولادة، والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي.
- **الخناث** كلمة يُقصد بها أي شخص لا ينتمي تكوينه البيولوجي (ملامح الجينات الوراثية والهرمونية والجسدية) إلى الذكور حصرياً ولا إلى الإناث حصرياً، ولكن عادة ما ينتمي للاثنين معاً في وقت واحد أو لا ينتمي لأي منهما بوضوح. وتظهر هذه الصفات في صورة خصائص جنسية ثانوية ومن بينها الكتلة العضلية، وتوزيع الشعر، والثديين، والهيئة؛ والخصائص الجنسية الأولية كالأعضاء الإنجابية والتناسلية؛ و/أو في الهياكل الكروموسومية والهرمونات.
- **سياسات وبرامج النوع التحويلية** تهدف إلى تغيير الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي وتعزيز العلاقات التي تقوم على العدل والإنصاف. وتهدف برامج النوع التحويلية إلى بناء معايير وهياكل اجتماعية عادلة؛ وتعزيز مبدأ العدالة في السلوكيات الفردية بين الجنسين؛ وتحويل الأدوار بين الجنسين؛ وإنشاء مزيد من العلاقات المتكافئة بين الجنسين؛ والدعوة إلى تغيير التشريعات والسياسات لدعم النظم الاجتماعية المنصفة.[24]
- **العدل بين الجنسين** يعني بسط العدالة والإنصاف. والعدل بين الجنسين هو الوسيلة، أما المساواة بين الجنسين فهي الغاية. ويقر العدل بين الجنسين أن النساء والرجال والخناث والمتحولين جنسياً تختلف احتياجات كل منهم عن احتياجات الآخر، ويتعرضون لظلم اجتماعي وتاريخي يحرمهم من أداء دورهم على قدم المساواة بغيرهم. والعدل هو السبيل إلى المساواة.
- **العنف الجنسي** هو أي فعل جنسي أو محاولة للحصول على فعل جنسي أو تعرُّض أو تعليق جنسي غير مرغوب، أو فعل للمارة، أو لغيرهم، يتعارض مع جنسانية شخص ما بالإكراه، وذلك كله من جانب أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، في أي مكان، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر البيت والعمل. وهناك مجموعة كبيرة من أفعال العنف الجنسي التي قد تحدث في ظروف وبيئات مختلفة.[25]

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي** هو مصطلح شامل لأي فعل ضار يرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى اختلافات اجتماعية (أي في النوع الاجتماعي) بين الذكور والإناث. وتشمل الأفعال التي تلحق الأذى الجسدي أو الجنسي أو العقلي أو المعاناة، أو التهديد بهذه الأفعال، والإكراه، وغير ذلك من صور الحرمان من الحرية. ويمكن أن تحدث هذه الأفعال في الأماكن العامة أو الخاصة.[26]
- **المتحولون جنسياً** مصطلح جامع يشير إلى أي فرد لا تتفق هوية نوعه ومظهره مع المعايير والتوقعات التي ترتبط بحكم التقاليد بالجنس الذي يُلحق بهم عند الولادة. والمتحول جنسياً قد يعرف نفسه بأنه متحول جنسياً، أو أنثى، أو ذكر، أو امرأة متحولة، أو رجل متحول، أو متخنث، أو هيجرا (hijra)، أو كاثوى (kathoey)، أو واريا (waria)، أو أي هوية جنسية من بين هويات جنسية أخرى متعددة، وقد يعبر عن نوعه بكثير من الطرق الذكورية أو الأنثوية و/أو الخنثوية.
- **المحرومون من الخدمات** هم الأشخاص الذين لا تصلهم برامج الصحة الجنسية والإنجابية بشكل معتاد أو كافٍ بسبب انعدام الإرادة السياسية و/أو ضعف الإمكانات المؤسساتية. وهذا يشمل الأشخاص المستبعدون بشكل جزئي أو كلي من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه بسبب الوصم أو التمييز. وعلى سبيل المثال، في معظم البلدان، يوجد لدى الشباب حاجة ملحة غير ملباة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مقارنةً بالبالغين، ومن ثمَّ يتم تصنيفهم كمحرومين من الخدمات.
- **المساواة بين الجنسين** تعني المساواة في الفرص بين النساء والرجال والخناث والمتحولين جنسياً لإعطائهم حقوقهم وتفعيل إمكاناتهم كاملة. وهي تعبر عن التطلع إلى التخلص من صور الظلم في النظم الهيكلية وأنماط السلوك والأعراف الاجتماعية، مما يؤدي إلى التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة. وإن المساواة بين الجنسين تتطلب وضع استراتيجيات محددة تهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين.
- **ممارسات النوع الاجتماعي الضارة** صور محددة من العنف ضد النساء والفتيات والأفراد الذين لا يمتثلون للتعاريف الثنائية للجنسين، التي يتم الدفاع عنها على أساس التقاليد أو الثقافة أو الدين أو الخرافات من قبل بعض أفراد المجتمع (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث).
- **المهمشون** كلمة يوصف بها الأشخاص المستبعدون بشكل جزئي أو كلي من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، ولم يستفدوا من فرص التعليم أو التوظيف أو فرص أخرى بسبب عرقهم أو نوعهم الاجتماعي أو ثروتهم أو قدرتهم أو وضعهم أو توجههم الجنسي أو أي عامل آخر.
- **النوع الاجتماعي** يشير إلى الخصائص والفرص الاجتماعية المرتبطة بالتصنيف كذكر أو أنثى، والعلاقات بين المرأة والرجل والبنت والولد، فضلاً عن العلاقات القائمة بين النساء والعلاقات القائمة بين الرجال. وهذه الصفات والفرص والعلاقات تنشأ اجتماعياً ونتعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وهي ترتبط بالسياق والوقت الذي تظهر فيه كما أنها عرضة للتغيير. وعن طريق النوع يمكننا أن نحدد ما نتوقعه من الرجل أو المرأة وما يُسمح به لكل منهما وما نقدِّره لهما في سياق معين.[27]
- **الهوية الجنسية** تشير إلى عمق إحساس الفرد الداخلي والفردي بنوعه، وقد يتوافق هذا الإحساس أو لا يتوافق مع الجنس الذي أُلحِق به عند ولادته. ويشمل شعور الشخص بجسده، والذي قد يتضمن، إذا اختاره بحرية، تعديلاً في وظائفه أو مظهره الجسماني بالوسائل الطبية والجراحية أو غيرها، أو غير ذلك من صور التعبير عن النوع، بما في ذلك اللباس وطريقة الكلام والأسلوب. ولا تتطابق الهوية الجنسية للخناث والمتحولين جنسياً دائماً مع جنسهم الذي أُلحِق بهم عند ولادتهم. وعموماً، يعبر المتحولون جنسياً عن نوعهم الذي ينتسبون إليه، وليس جنسهم الذي أُلحِقوا به عند ميلادهم، من خلال ملبسهم وطريقتهم في التعبير عن أنفسهم. وقد يختارون أو لا يختارون أي تغيير في أجسامهم بالهرمونات أو الجراحة. وينبغي معاملة الخناث والمتحولين جنسياً بحسب النوع الذي ينتسبون إليه، وأن يُشار إليهم بالاسم والضمير اللذيْن يختارونهما.

الملحق 2: الأطر المفاهيمية التي توجه استراتيجيتنا

سلسلة المساواة بين الجنسين[28]

تقدم هذه السلسلة فئتين: تجاهل النوع (gender blind)، والوعي بالنوع (gender aware). ويُعد الوعي بالنوع شرط مهم لجميع التدخلات التي تراعي التكامل بين الجنسين.

وتقود سلسلة المساواة بين الجنسين المستفيدين من تجاهل النوع الاجتماعي إلى برامج الوعي بالنوع الاجتماعي، نحو نتائج تحقيق هدف المساواة والتطوير إلى الأفضل (انظر الشكل البياني أدناه). وكثيراً ما يأتي الوعي بسياق النوع الاجتماعي نتيجة لتحليل السياسات/البرامج الأولية في إطار النوع الاجتماعي. وتسمح سياقات "الوعي بالنوع الاجتماعي" لموظفي البرامج بمعالجة قيود النوع الاجتماعي وما يقدمه من فرص بوعي تام، والتخطيط لما تحققه من أهداف النوع الاجتماعي.

سياسات/برامج النوع الاجتماعي الاستغلالية هي برامج/سياسات تعزز صور عدم المساواة والقوالب النمطية بين الجنسين أو تستغلها عن قصد أو عن غير قصد سعياً إلى تحقيق نتائج المشاريع، أو التي يؤدي نهجها إلى تفاقم صور عدم المساواة. وهذا النهج ضار ويمكنه أن يقوض أهداف البرنامج على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال، يعتبر برنامج وسائل منع الحمل الذي يتطلب من الرجل إعطاء الإذن للمرأة للحصول على بعض خدمات منع الحمل استغلالياً لأنه يعزز الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي السلبية.

برامج/سياسات النوع الاجتماعي الاستيعابية تقر بالتفاوتات وعدم المساواة بين الجنسين لكنها تتمحور حوله لتحقيق أهداف المشروع. وعلى الرغم من أن هذا النهج قد يؤدي إلى فوائد قصيرة الأجل وتحقيق النتائج، فإنه لا يحاول الحد من عدم المساواة بين الجنسين أو معالجة نظم النوع الاجتماعي التي تساهم في الفروق وعدم المساواة. وعلى سبيل المثال، من المعترف به في أي مجتمع محلي أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمنع النساء من الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، ومع ذلك، لا يتم اتخاذ أي إجراءات للتخفيف من هذا الأمر، على سبيل المثال زيادة مستوى المشورة وخدمات الدعم المتاحة.

برامج تُحدث تحولاً في النوع الاجتماعي تشمل السياسات والبرامج التي تسعى إلى تحويل العلاقات بين الجنسين لتعزيز المساواة وتحقيق أهداف البرنامج. ويسعى هذا النهج إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال: 1) تعزيز الفحص النقدي لأوجه عدم المساواة والأدوار والأعراف والديناميات الخاصة بالنوع الاجتماعي، 2) الاعتراف بالأعراف الإيجابية التي تدعم المساواة والبيئة التمكينية وتعزيزها، 3) تعزيز الوضع النسبي للنساء والفتيات والفئات المهمشة، وتحويل الهياكل الاجتماعية الأساسية، والسياسات، والأعراف الاجتماعية السائدة عموماً، التي تطيل عدم المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، أي مشروع يعمل مع المجتمعات المحلية، ويدرب الرجال والنساء على حقوق المرأة وسلامة المرأة الجسدية بهدف تمكين المرأة من اتخاذ قرارات بشأن حياتها وجسدها في مجالات أوسع من مجرد استخدام وسائل منع الحمل. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات تدريب النساء كمتطوعين أو قادة في مجال الصحة المجتمعية.

والأهم من ذلك، ينبغي أن يقوم مخططو السياسات/البرامج والمديرون بالالتزام بمبدأين من مبادئ دمج النوع الاجتماعي:

1. أولاً، **لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن تعتمد البرامج/السياسات نهجاً استغلالياً** لأن "عدم الإضرار" هو أحد المبادئ الأساسية للتنمية.
2. ثانياً، **الهدف العام لدمج النوع الاجتماعي هو التحول إلى برامج/سياسات تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي**، ما يؤدي تدريجياً إلى تحدي أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وتعزيز التغييرات الإيجابية في الأدوار والأعراف وديناميات القوة الخاصة بالنوع الاجتماعي.

أداة سلسلة المساواة بين الجنسين

يتجاهل النوع

يتجاهل:
- مجموعة الأدوار الاقتصادية/الاجتماعية/السياسية، والحقوق، والاستحقاقات، والمسؤوليات، والالتزامات وما يرتبط بها من الانتساب للأنوثة أو الذكورة
- ديناميكيات القوة بين الرجال والنساء، والفتيان والفتيات

واعٍ للنوع

- يفحص ويتناول اعتبارات النوع الاجتماعي هذه ويتبنى نهجاً على طول هذه السلسلة

استغلالي	استيعابي	تحويلي	الهدف
يعزز أو يستفيد من أوجه عدم المساواة والقوالب النمطية بين الجنسين	يعمل حول الفروق القائمة وعدم المساواة بين الجنسين	• يعزز الفحص النقدي للأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي* والديناميات • يعزز أو ينشيء أنظمة** تدعم المساواة بين الجنسين • يعزز أو ينشيء أعرافاً وديناميات عادلة للجنسين • يغير الديناميات والأعراف غير العادلة بين الجنسين	**المساواة بين الجنسين ونتائج إنمائية أفضل**

* الأعراف تشمل المواقف والممارسات ** يتكون النظام من مجموعة من الهياكل والممارسات و العلاقات المتفاعلة

النموذج البيئي[29]

النموذج البيئي يتناول التفاعل المعقد بين الفرد والعلاقة والمجتمع المحلي والعوامل المجتمعية. وهذا النموذج يسمح لنا بأن نفهم مجموعة العوامل التي قد تؤثر على المساواة بين الجنسين:

- وعلى المستوى الفردي، فإنه يساعدنا على تحديد عوامل التاريخ البيولوجي والشخصي. ومن بين هذه العوامل العمر والتعليم والدخل والمكان.
- وعلى مستوى العلاقات، فإنه يدرس كيف تؤثر العلاقات الوثيقة على المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، بزيادة خطر تعرض المرأة للعنف. وتؤثر أقرب الدوائر الاجتماعية والأقران والشركاء وأفراد الأسرة إلى الفرد على سلوكه وتساهم في مجموعة خبراته وفرصته في التمتع بحقوقه.
- أما على مستوى المجتمع المحلي، فإنه يستكشف مختلف المواقع، مثل المدارس وأماكن العمل والأحياء، التي تحدث فيها العلاقات الاجتماعية وتسعى إلى تحديد خصائص هذه الأماكن التي تخلق حواجز أمام المساواة بين الجنسين.
- وعلى المستوى المجتمعي، فإنه ينظر في العوامل المجتمعية العامة التي تساعد على خلق مناخ يدعم عدم المساواة بين الجنسين.

نهج دورة الحياة[30]

يتمثل نهجنا في العمل على النوع الاجتماعي والصحة في النظر إلى صحة الفرد ورفاهه من منظور نهج شمولي على مدى دورة الحياة. ويدخل تعزيز الصحة الجيدة من خلال نهج دورة الحياة في جميع مجالات عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بما في ذلك صحة المرأة قبل الحمل وأثناءه وبعده، وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين وكبار السن، مع مراعاة المخاطر البيئية، والمحددات الاجتماعية للصحة، والنوع الاجتماعي، والانصاف، وحقوق الإنسان.

ونهج دورة الحياة يتناول الأفراد، بكل ما لديهم من تنوع، طيلة حياتهم بأكملها، مع مراعاة التحديات المختلفة التي قد يواجهونها في مختلف مراحل حياتهم وكيف تؤثر عليهم الظروف الاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها. وهكذا، فإنه يلقي نظرة شاملة على الهيكل الاجتماعي ونظام النوع الاجتماعي والآثار المترتبة عليه بالنسبة للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في مختلف مراحل الحياة: الرضاعة والطفولة والمراهقة والبلوغ والشيخوخة. وتعتمد صحة المرأة في مرحلة البلوغ والشيخوخة، على سبيل المثال، على صحتها خلال مرحلة طفولتها ومراهقتها مباشرة؛ كيف تأثرت في مختلف مراحل عمرها بالممارسات الضارة (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أثناء الطفولة؛ زواج الأطفال)؛ وما إذا كانت قد تلقت الرعاية الصحية اللازمة خلال تلك الأوقات (مثل الحصول على الإجهاض الآمن، والحصول على وسائل منع الحمل).

الهوامش

1 Hartmann M, Khosla R, Krishnan S, George A, Gruskin S, Amin A (2016) How Are Gender Equality and Human Rights Interventions Included in Sexual and Reproductive Health Programmes and Policies: A Systematic Review of Existing Research Foci and Gaps. PLoS ONE 11(12): e0167542. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0167542 تمت زيارته 1 يوليو 2017

2 الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2015) الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية – مفتاح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. متاح من http://www.ippf.org/sites/default/files/ippf_2020_gender_2015_ara_web.pdf تمت زيارته 1 أكتوبر 2017.

3 IPPF (2015). IPPF Strategic Framework (2016–2022). متاح من http://www.ippf.org/sites/default/files/ippf_strategicframework.pdf تمت زيارته 7 مايو 2017

4 EngenderHealth and UNFPA. Engaging men in sexual and reproductive health and rights, including family planning. متاح من https://www.engenderhealth.org/pubs/gender/gender-toolkit/toolkit.html تمت زيارته 3 يوليو 2017؛
IPPF People Strategy (قادم في 2017)؛
IPPF Workplace Guide: Dignity and Respect for Transgender People (قادم في 2017)

5 Hartmann M, Khosla R, Krishnan S, George A, Gruskin S, Amin A (2016) How Are Gender Equality and Human Rights Interventions Included in Sexual and Reproductive Health Programmes and Policies: A Systematic Review of Existing Research Foci and Gaps. PLoS ONE 11(12): e0167542. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0167542 تمت زيارته 1 يوليو 2017

6 الأمم المتحدة (2012) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المستقبل الذي نبتغيه، ريو دي جانيرو: الأمم المتحدة. متاح من: http://www.un.org/ar/sustainablefuture/pdf/conf_brochure.pdf

7 الأمم المتحدة (2015) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. متاح من http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=A تمت زيارته 1 أكتوبر 2017

8 الأمم المتحدة (2014) برنامج العمل الذي تم إقراره في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. متاح من http://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ICPD-PoA-Ar-FINAL.pdf تمت زيارته 1 أكتوبر 2017

9 انظر الفقرات 7 و 47 و 56 من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والفقرات 15 و 49 و 56 و 80 من نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن المبادرات الإضافية للتنمية الاجتماعية.

10 انظر الفقرات 1 و 3 و 40 و 72 و 83ب و 107ج و 108هـ و 120 و 179 من منهاج عمل بيجين.

11 تدعو المادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الحكومات إلى استهداف المعايير الثقافية التي تجعل المجال المنزلي للمرأة والمجال العام للرجل؛ (أ) تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة؛ (ب) كفالة أن تتضمن التربية الأسرية تفهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطورهم، على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

12 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017) هدف التنمية المستدامة 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات متاح من http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/ تمت زيارته 1 أكتوبر 2017.

13 وفقاً لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة 2016 – 2021 "على المسار السريع لإنهاء الإيدز"، يموت عدد أكبر من الرجال من الأمراض المرتبطة بالإيدز، لأن احتمال فحص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية أقل من احتمال فحص إصابة النساء به، واحتمال معالجتهم بمضادات الفيروسات القهقرية أقل. وإذا حصلوا على العلاج، فإن احتمال التزامهم به أقل. وهذا يضع على المرأة عبء الرعاية والدعم عند حدوث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

14 برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2014) The Gap Report. متاح من http://files.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/unaidspublication/2014/UNAIDS_Gap_report_en.pdf تمت زيارته 1 يوليو 2017.

15 IPPF WHR (بدون تاريخ). Our History. متاح من https://www.ippfwhr.org/en/our-history تمت زيارته 13 مايو 2017

16 الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2015) الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية – مفتاح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة http://www.ippf.org/sites/default/files/ippf_2020_gender_2015_ara_web.pdf

17 IPPF (2015). IPPF Strategic Framework (2016–2022). متاح من http://www.ippf.org/sites/default/files/ippf_strategicframework.pdf تمت زيارته 7 مايو 2017

18 IPPF (2014) السياسة 3–1: المساواة بين الجنسين

19 صممت المراجعة بوصفها عملية تشاركية لتقييم عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) فيما يتعلق بسياسة المساواة بين الجنسين لعام 2014 التي تهدف إلى تعميم العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين في جميع قطاعات المنظمة. وركزت على البرامج وجميع الأعمال الخارجية فضلاً عن القضايا الداخلية والتنظيمية. وقد أجريت المراجعة بين فبراير وسبتمبر 2016. وذلك باستفاضة في المكتب المركزي، وبإيجاز في المكتب الإقليمي لأفريقيا ومع فاملي هلث أوبشنز في كينيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات على سكايب مع جميع المكاتب الإقليمية باستثناء مكتب واحد؛ وأجريت مقابلة مع ثلاثة مديرين إقليميين مباشرة.

20 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2015) إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر، وتعزيز المرونة، ودعم التعافي. متاح من http://gbvguidelines.org/ar/home-ara/ تمت زيارته 1 أكتوبر 2017

21 IPPF (2008) إعلان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن الحقوق الجنسية، المبدأ الثالث، "عدم التمييز هو الأساس في حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان".

22 IPPF (2014) السياسة 3–1: المساواة بين الجنسين

23 IPPF (2015) الإطار الاستراتيجي: خطة التنفيذ الخاصة بسكرتاريا الاتحاد (2016 – 2019)

24 IPPF (2009) 'The Truth about Men and Boys: Gender Transformative Policies and Programmes'

25 منظمة الصحة العالمية (2007) توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن الأخلاقيات والسلامة في بحث وتوثيق ورصد العنف الجنسي في حالات الطوارئ

26 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2015) إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر، وتعزيز المرونة، ودعم التعافي. متاح من http://gbvguidelines.org/ar/home-ara/ تمت زيارته 1 أكتوبر 2017

27 UN Women (بدون تاريخ) Concepts and definitions. متاح من http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions.htm تمت زيارته 5 يوليو 2017

28 Interagency Gender Working Group (IGWG) Gender Integration Continuum. متاح من https://www.igwg.org/

29 يستخدم النموذج الإيكولوجي تحديداً لتصميم برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي. لمعرفة المزيد انظر: http://www.endvawnow.org/en/articles/310-operating-within-the-ecological-model-.html

30 WHO (2000) A life course approach to health. متاح من http://www.who.int/ageing/publications/lifecourse/alc_lifecourse_training_en.pdf تمت زيارته 5 يوليو 2017

31 ترد هذه الالتزامات في سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة Men and Sexual and Reproductive Health Policy لعام 2008.

ولا يمكن تحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجنسية والإنجابية عندما لا تحظى المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بالاحترام والحماية والتفعيل اللازم. وتوفر استراتيجية المساواة بين الجنسين العمليات والتركيز الاستراتيجي اللازم لتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين – من خلال برامج يمكنها أن تحدث تحولاً في النوع – في جميع قطاعات الاتحاد. وهي تدعم تحقيق الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2016 – 2022) وتوضح كيف يستطيع الاتحاد أن يصبح قائداً عالمياً في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

IPPF International Planned Parenthood Federation

صدرت في أغسطس 2017

4 Newhams Row, London SE1 3UZ
United Kingdom

الهاتف	+44 (0)20 7939 8200
الفاكس	+44 (0)20 7939 8300
الويب	www.ippf.org
البريد الإلكتروني	info@ippf.org

جمعية خيرية مسجلة في المملكة المتحدة برقم 229476

الصور:
IPPF/جون سباول/كولومبيا (ص1). IPPF/كامنافاو/الكاميرون (ص1).
IPPF/بيتر كاتون/الهند (ص1). IPPF/جنيفر وودسايد/السنغال (ص1).
IPPF/غرَيم روبرتسون/مقدونيا (ص1). IPPF/جون سباول/كولومبيا (ص1).
IPPF/جون سباول/كولومبيا (ص10). IPPF/جيه فانثوم/المالديف (ص11).
RFHAF/IPPF/فيجي (ص15). IPPF/بانوس بيكنشرز/جورج أوسودي/نيجيريا (ص17).
IPPF/غرَيم روبرتسون/فنزويلا (ص18).
IPPF/منغوليا (ص21). IPPF/باول بيل/تايلاند (ص25).
IPPF/مصطفى قريشي/أفغانستان (داخل الغلاف الخلفي).
IPPF/الهند (الغلاف الخلفي).